

# البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد

إعداد

د. عبدالحسن بن عبد العزيز العسكر





## المقدمة

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على نبيه وعبدته، وعلى آله وصحبه ووفده، أما بعد؛ فقد كثر الحديث عن مؤلفات البلاغيين، من جهة ما تحمله من مذاهب عقدية مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة، فجاء هذا البحث مستقرًا لأشهر تلك المؤلفات على الجملة، وكاشفاً عن العلاقة ما بين المذهب العلمي والتوجه الفكري لدى المصنفين في البلاغة، ومبيناً ما وجد عندهم من انحراف وتنكب عن طريقة السلف، وما كان وراء ذلك من أسباب وبواعث، ثم خلاص في إثر ذلك كله إلى بيان الائتلاف التام ما بين علم البلاغة والعقيدة السلفية، وأن الأول خادم للثاني، وجندي أمين لديه.

وقد اقتضت مادة البحث وطبيعته أن يلم الباحث بموضوعات ذات صلة؛ كالحديث في أصالة علم البلاغة، وأن بذوره الأولى نبتت في كتب أهل السنة، وكعرضه للأصول الكلامية وفروعها في كتب البلاغة، وبيان تأثير المعتقد في التصنيف، وما يستتبعه من آثار في الساحات العلمية، في مسائل أخرى، ثم ختم البحث بنتائج جمعت ما طال من أطرافه، وقصرت ما انتشر من أعطافه، ولذا فإنني راغب إلى القارئ الكريم أن تكون قراءة النتائج تالية لقراءة ما قبلها، وله مني الشاء المستطاب، ومن الله الأجر والثواب.



## البلاغة من علوم أهل السنة:

إن البلاغة علم جليل القدر، عظيم الفوائد؛ إذ به تعرف أسرار العربية، وتبرز دقائقها، ومن أجل مقاصد هذا العلم أنه يميظ اللثام عن وجوه الإعجاز البلاغي في القرآن، ويجلي محاسن النظم التي جاء عليها هذا الكتاب العظيم، وقد قيل: إن شرف العلم بشرف المعلوم. ومن غايات هذا العلم عنايته بصنعة البيان، الذي به تميز الإنسان عن سائر الحيوان، ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۖ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۖ﴾ [الرحمن]، ويعين هذا العلم على التفريق بين الجيد والرديء من القول، ويغذي الملكات الأدبية، ولولا البلاغة ما عرف كيف تباين البلغاء في كلامهم، والشعراء في قصيدهم.

وذكر ضياء الدين ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) في ديباجة المثل السائر أن "علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام وأدلة الأحكام"<sup>(١)</sup>، فهو رحمه الله يشبه علم البيان - أي علم البلاغة - وبناء الشعر والنثر على هذا العلم، يشبهه بعلم أصول الفقه، من حيث كونه أصلاً للفقه، ووجه الشبه أن الشاعر والناثر يراعي في شعره ونثره قواعد علم البلاغة من وجوهه المختلفة، ويقدر تضمن الشعر أو النثر لمقتضيات قواعد علم البلاغة يكون سموه وتأثيره، كما أن أحكام جزئيات المسائل في الفقه

(١) المثل السائر (١/٣٣).



مبنية على قواعد أصول الفقه، فبقدر جريان هذه الأحكام على تلك الأصول تكون صحتها وسلامتها من التناقض والفساد، وتكون دليلاً على جودة فقه العالم المتصدي لتقرير الأحكام الشرعية، فظهر بذلك صحة هذا التشبيه وحسنه من ابن الأثير.

وتبعاً للمقاصد والغايات المذكورة في ثمرات علم البلاغة تعددت الأقوال في نشأة هذا العلم، فقال كثيرٌ: إنه نشأ على أيدي علماء الإعجاز والتفسير، وذهب آخرون إلى أنه نشأ عند النقاد، وأصحاب الدراسات الشعرية، والموازنات الأدبية، والتحقيق أنه لا تخصص به طائفة من طوائف العلماء، بل هو نتاج مشترك<sup>(١)</sup>.

وأياً ما كان؛ فإن الذي ينبغي أن يقال: إن هذا العلم اكتشف اكتشافاً، واستنبط من الكلام العربي الفصيح، كما استنبط النحو من نثرهم والعروض من نظمهم، كما نبه على ذلك حازم القرطاجني (ت ٦٨٤ هـ) وغيره<sup>(٢)</sup>، فهذه العلوم العربية "تقاطرت من سلائق كانت قائمة فيها على غاية الإحكام، ثم استخراجها أهل النظر من هذه السلائق على شكل قواعد وقوانين، وهذا شيء يجب اعتباره في تاريخ هذه العلوم"<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: تاريخ علوم البلاغة للمراغي (١٠)، موجز البلاغة (٦)، الموجز في تاريخ البلاغة (١١٦).

(٢) ينظر: منهاج البلغاء (٢٦)، مراجعات في أصول الدرس البلاغي (٨٥).

(٣) الإعجاز البلاغي (٢٠).



ويرى أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) وجماعةٌ أن سيويوه (ت ١٨٠هـ) هو مستنبط علم البلاغة ومؤسسه، فإنه وإن تكلم في النحو فإنه نبه في كتابه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في معانيها وألفاظها، وكشّف أسرار التراكيب، وبين عللها، ولم يقتصر على بيان أن الفاعل مرفوع، وأن المفعول منصوب، ونحو ذلك، بل عرض فيه لأصول اللغة، وأنماط التعبير في كلام العرب، واستنبط قواعد العربية بعامتها، وعرض قوانينها المطردة في دراسات متكاملة، فقد اشتمل "الكتاب" على مسائل من أمّات علمي المعاني والبيان، كالتقديم والتأخير، والحذف الذكر، والتعريف والتنكير، والوصل والفصل، والإسناد، وفصاحة الكلام، ومعاني الحروف، ومعاني الاستفهام، وحروف النداء، وجرس الحروف، وغيرها<sup>(١)</sup>.

فمعاني النحو عند سيويوه لا تقف عند حدود الإعراب كما يظن، وقد أوضح أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ذلك بقوله: "معاني النحو منقسمة

(١) ينظر: الموافقات (٥/ ٥٤)، وأيضا: تاريخ علوم البلاغة والتعريف ورجالها (٤٣)، أثر النحاة في البحث البلاغي (١٣٠)، البلاغة العربية بين التقليد والتجديد (٧)، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني (٥٥)، المختصر في تاريخ البلاغة (٦٠)، وثم دراسات عن جهود سيويوه البلاغية، منها: الأصول البلاغية في كتاب سيويوه وأثرها في البحث البلاغي للدكتور أحمد محمد سعد، مطبوع.

بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ<sup>(١)</sup>.

ولذلك فقد كان اهتمام سيبويه بالبلاغة داخلا في صميم عنايته بلغة العرب، فكلا العلمين النحو والبلاغة مهمته النظر في صياغة الجملة، ودلالات اختلاف الصوغ فيها، فهما يفيدان أخذ المفردة صحيحة، ووضعها في مكانها اللائق لتيسير الفهم، ودفع الخطأ.

وبذلك يكون علم البلاغة مكتملا لما تركه علم النحو من تعليم أصول اللسان العربي، ومعرفة مناهج الفصحاء في التعبير، وإيصال المعاني، وكيفية اختيار المفردة، وملاءمتها لما قبلها وما بعدها، وسبيل الإسناد، فهو علم يقوم على تعليم الأسلوب العربي البليغ، حفظا لحياة اللغة؛ لأن حياة اللغة بحياة مفرداتها، وببقاء الأساليب الصحيحة فيها، وقد أشار السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) إلى قوة الأصرّة بين علمي النحو والبلاغة بقوله: "وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان"<sup>(٢)</sup>؛ لأنها - كما يقول شارحُه

(١) الإمتاع والمؤانسة (١/ ١٢١)، وهذا النص انفرد بنقله التوحيدي عن شيخه السيرافي. وينظر

تعليق الشيخ أبي موسى عليه في كتابه البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (١٣٢).

(٢) مفتاح العلوم (٣٧).

الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) - يجريان منه مجرى اللب في القشر<sup>(١)</sup>، ولكونها المرجع في معرفة دقائق الكلام ومزاياه، والمرقاة المنصوبة إلى ذروة الإعجاز<sup>(٢)</sup>.  
وكتاب سيبويه خزانة غنية، وقد استوعب علوم اللغة المختلفة بصفتها نظاما فكريا متكاملا، ولغة إعجاز؛ ولذا اشتمل الكتاب على أصول علم الصرف، وعلم التجويد وعلم الأصوات وعلم البلاغة، بله النحو، بل قال الجرمي (ت ٢٢٥ هـ): "أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه"<sup>(٣)</sup>، وقال المبرد (ت ٢٨٥ هـ) معلقا: "إن الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث؛ إذ كان كتاب سيبويه يُتعلّم منه النظر والتفتيش"<sup>(٤)</sup>، وثمة أمران ينبغي أن ينوه بهما:  
الأول: تصور سيبويه لنظام الجملة العربية، وذلك بما أتىح له من الإحاطة بلغات العرب، ومعرفته الدقيقة بالعالي والنازل من كلامهم<sup>(٥)</sup>، ومشافهته للفصحاء الخالص، وفهم مقاصدهم<sup>(٦)</sup>،

- (١) معناه: أن علمي المعاني والبيان هما من صميم علم النحو؛ فإنها له كاللب، وأحكام البناء والإعراب لمفردات الألفاظ كالقشر، فالنحو - إذن - له قشر ولباب.  
(٢) ينظر: المصباح شرح المفتاح (٢)، الحماسة للشوقي (٤٤).  
(٣) رواه عنه مسندا الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين (٧٥).  
(٤) ينظر: السابق.  
(٥) ينظر: أبنية كتاب سيبويه (٦٤).  
(٦) ينظر: مغني اللبيب (٤٦٢)، فهارس كتاب سيبويه (٤١).





الثاني: ما تضمنه "الكتاب" من دقائق الاستنباط من كلام العرب، وحسن العرض، والحديث عن النظام التركيبي للكلام العربي، والعلاقات بين الجمل؛ وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يقول عن سيبويه: "حكيم لسان العرب"<sup>(١)</sup>، وقال عن كتابه: "ليس في العالم مثله، وفيه حكمة لسان العرب"<sup>(٢)</sup>.

وإذا ثبت أن كتاب سيبويه قد ضم بين دفتيه أصول علم البلاغة، كما رآه الشاطبي وغيره؛ سقط ما يذكر من أن المعتزلة والمتكلمين هم مكتشفو البلاغة، والواضعون لأسسها، بدعوى أنهم محتاجون إلى البلاغة في الدعوة إلى مذاهبهم، وإقامة الحجج على صحتها، كما صرح به غير واحد<sup>(٣)</sup>، وهو غير صحيح، وفيه مصادرة لجهود أهل السنة، ومما يدحض هذا الزعم أن من المقطوع به أن كتاب سيبويه هو أول مصنف في العربية يصل إلينا، وقد وصفوا سيبويه بأنه "كان سنيا على مذهب السنة"<sup>(٤)</sup>، كما أخذ علومه عن علماء كبار من أهل السنة؛ كالحليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ)، ويونس

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٤٦٠).

(٢) السابق (٩/٤٦).

(٣) ينظر: البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها (٧)، النقد الأدبي لأحمد أمين (٢/٤٣٨)، المدخل إلى دراسة البلاغة العربية (١٠١).

(٤) روى ذلك الزبيدي بسنده في طبقات النحويين واللغويين (٦٨) عن العباس بن الفرج الرّياشي.



(ت ١٨٢ هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)<sup>(١)</sup>، وكان ذلك قبل أن يكون للاعتزال شوكة، وقبل أن يكونوا عصابة ذات شأن، اللهم إلا ما يذكر عن واصل بن عطاء أول المعتزلة (ت ١٣١ هـ)<sup>(٢)</sup>، وكان صاحب مناظرات، ولم تكن له فضيلة في تأسيس أي من العلوم.

### أصالة البلاغة

لقد انتفع عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) وهو الذي بسط القول في علم البلاغة بقلمه الماتع، ورفع قواعده، وأحكم بناءه، "وفتح أزهاره من أكمامها، وفتح أزراره بعد استغلاقتها واستبهاهما"<sup>(٣)</sup>، انتفع بما كتبه سيبويه أيما انتفاع، وكان عبد القاهر قبل ذلك "آية في النحو"<sup>(٤)</sup>، وله فيه مؤلفات، وقد أقام نظريته في النظم على توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، وإلى هذا التوخي ترجع الفضيلة والمزية في كل كلام؛ كما يرى<sup>(٥)</sup>.

(١) قال إبراهيم الحري: "إن أهل البصرة أهل العربية منهم أصحاب الأهواء إلا أربعة؛ فإنهم كانوا أصحاب سنة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعي". رواه عنه بسنده الخطيب في تاريخ بغداد (٤١٨/١٠).

(٢) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٥٨٤/٢).

(٣) كما يقول العلوي في الطراز (٤/١).

(٤) سير أعلام النبلاء (٤٣٣/١٨).

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز (٨٤، ٨٧).

كما أفاد عبد القاهر مما كتبه السابقون من الأدباء والنقاد العرب وأصحاب الموازنات ودارسي الشعر وغيرهم، ويذهب كثيرون إلى أن عصر البلاغة الزاهر هو ما كانت عليه البلاغة أيام عبد القاهر، رحمه الله. ثم خلف عبد القاهر رجال كان لهم أثر في هذا العلم، من أهمهم السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) صاحب مفتاح العلوم، وهو أول من قسم البلاغة إلى ثلاثة فنون؛ معانٍ وبيانٍ وبديع، أو محسنات كما سماها، بعد أن كانت تطلق من دون تمييز على البلاغة كلها، فهي معانٍ مرة، وبيانٌ أخرى، وبديعٌ ثالثة، قال ابن خلدون: "ثم لم تزل مسائل العلم تكمل شيئاً فشيئاً إلى أن مخض السكاكي زبدته، وهذب مسأله، ورتب أبوابه"<sup>(١)</sup>.

ومن أولئك أيضاً الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) فإنه اختصر قسم البلاغة من مفتاح السكاكي في كتابه الذي سماه "التلخيص"، ثم وضع كتاباً آخر كالشرح له، جمع فيه خلاصة كلام المتقدمين، وترجمه بالإيضاح، وأجاد في ترتيبه وتهذيبه، وملاؤه بالشواهد، وأكثر فيه من التعليل والتحليل؛ ولهذا فإن جهود عامة البلاغيين بعد الخطيب حتى يوم الناس هذا تدور على كتابيه هذين، إقراءً وشرحاً وتعليقاً.

---

(١) مقدمة ابن خلدون (٥٥٢)، وينظر: تاريخ علوم البلاغة (١١١)، البلاغة عند السكاكي (٢٨١).



وأحسب أن هؤلاء الرجال الثلاثة عبد القاهر والسكاكي والخطيب هم أشهر أعلام البلاغة، وكل واحد منهم يتميز بمنحى خاص، له أثره في تاريخ هذا العلم؛ فعبدالقاهر هو الذي جمع أشتات البلاغة، واستنطق نصوصها، وجعلها فنا مستقلا، له قواعده وقياساته، والسكاكي هو من ميّز الأبواب، وحدّد الحدود، والخطيب هو الذي صاغ البلاغة في صورتها الأخيرة التي هي عليها اليوم، واستدرك النقص، وجلب من كتب السالفين فنونا وشواهد كمّلت بها ما تركه الشيخان قبله.

وأيّاماً ما كان؛ فإن البلاغة كغيرها من العلوم، مرت بمراحل وأطوار مختلفة من نشأتها حتى اكتهالها، وقد يتخلل هذه الأطوار فترات أو تراجعات، على ما جرت به سنن العلوم عبر تاريخها؛ ولذلك أسباب مختلفة، منها موت علماء الفن المحققين، وقلة من يخلفهم، واعتماد مؤلفات ضعيفة يدار عليها العلم، شرحا وإقراءً لها في معاهد التعليم، إلى غير ذلك من أسباب؛ فذلك كله يحدث لعلم البلاغة ولغيره من العلوم، وهو شيء طبعي.

لكن شيئاً آخر أصاب علم البلاغة، ولم يصب غيره من العلوم، وهو الضيم الذي وقع عليها في أعصار مختلفة، وقد سجل العلماء من هذا الضيم أشياء في مصنفاتهم قديماً وحديثاً، وتركوا أشياء لم يدونوها.



فمن ذلك ما ذكره الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) من ضعف إقبال الناس على هذا العلم، وقلة أنصاره، مع ما له من المكانة والشرف، يقول رحمه الله: "واعلم أن هذا علم شريف المحل، عظيم المكان، قليل الطلاب، ضعيف الأصحاب، ليست له عشيرة تحميه، ولا أهل عِصْمَةٍ تفتن لما فيه، وهو أدق من السحر، وأهول من البحر، وأعجب من الشعر"<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك ما تراه في فاتحة "دلائل الإعجاز" من أسف عبد القاهر لعلم البلاغة بما لاقاه من الضيم؛ وذلك بجهل الجاهلين، وتقصير المقصرين؛ حيث يقول: "إنك لن ترى على ذلك نوعاً من العلم قد لقي من الضيم ما لقيه، ومُنِي من الحيف بما مُنِي به، ودخل على الناس من الغلط في معناه ما دخل عليهم فيه"<sup>(٢)</sup>.

ثم يحدد فهم أولئك الغالطين، وتصورهم لحقيقة علم البلاغة، فيقول: "ترى كثيراً منهم لا يرى له معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس والعين، وما يجده للخط والعقد"<sup>(٣)</sup>، يقول: إنما هو خبر واستخبار وأمر ونهي".

(١) إعجاز القرآن (١٨٤).

(٢) دلائل الإعجاز (٦).

(٣) العقد: هو التفاهم بينهم بالأصابع. أفاده المحقق.



ويزيد على هذا في آخر الكلام شرحا في غلط من لم يفهم حقيقة هذا العلم، ويقصره على أمور شكلية، ثم يُفيض بعد ذلك في شرح حقيقة البيان وبيان شرفه، وكيف يبلغ الإنسان الغاية من ذلك<sup>(١)</sup>.

ومن غيرة الشيخ على علم البلاغة غضبه على الذين لم يقدروه قدره، مع أن الله تعالى نعت كتابه بالبيان والفصاحة، وجعل البلاغة من وجوه إعجازه؛ لأجل ذلك يعود مرة أخرى بعد ثلاثمئة وستين صفحة، فيقول: "وجملة الأمر أنه إن قيل: إنه ليس في الدنيا علم قد عرض للناس فيه من فحش الغلط، ومن قبيح التورط؛ من الذهاب مع الظنون الفاسدة ما عرض لهم في هذا الشأن: ظننت أن لا يُخشى على من يقوله الكذب. وهل عجب أعجب من قوم عقلاء يتلون قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْحِجُ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، ويؤمنون به، ويدينون بأن القرآن معجز، ثم يصدون بأوجههم عن برهان الإعجاز ودليله، ويسلكون غير سبيله، ولقد جنوا - لو دروا ذلك - عظيما"<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضا ما صرح به السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) من الأسف على علم البلاغة لذهاب حملته، وذبول زهرته؛ يقول - بعد أن بسط شيئا من

(١) ينظر: دلائل الإعجاز (٦، ٧).

(٢) السابق (٣٦٩).

ثماره - : "ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر، والفضل الباهر، لا ترى علما لقي من الضيم ما لقي، ولا مُني من سوم الخسْف بما مُني، أين الذي مهَّد له قواعد؟! ورتب له شواهد؟! وبيَّن له حدودا يُرجع إليها؟! وعيَّن له رسوما يُعرِّج عليها؟! ووضع له أصولا وقوانين؟! وجمع له حججا وبراهين؟! وشمَّر لضبط متفرقاته ذيلَه؟!، واستنهض في استخلاصها من الأيدي رَجَلَه وخيلَه؟! علم تراه أيادي سبا، فجزء حوته الدَّبُور وجزء حوته الصِّبا"<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن النقيب رحمه الله (ت ٦٩٨ هـ) من أن البلاغة علم مهجور منسي، فها هو ذا يصفه بأنه "علم قد عفت آثاره وقلَّت أنصاره، وتقاعدت الهمم عن تحصيله، وضعفت العزائم عن معرفة فروعه، فضلا عن أصوله؛ فما علم من العلوم الإسلامية رمي بالهجر والنسيان ما رمي به علم البيان، ولو أداموا النظر فيه، والتلمح لمعانيه، لاطلعوا من الكتاب العزيز على خفايا تهشُّ لها القلوب، ودقائق تسفر لهم عن وجوه المطلوب"<sup>(٢)</sup>.

(١) مفتاح العلوم (٥٣٢).

(٢) مقدمة تفسير ابن النقيب (١٥).

وفي مطالع هذا العصر الحديث اتهمت البلاغة كذبا وزورا بأنها  
مقتبسة من العقل والفكر اليوناني؛ فمع كون هذا العلم عربي النشأة  
والجذور إلا أن قوما استكثروه على العرب وعلى لغة العرب؛ فسلبوا  
المسلمين بدعواهم تلك فضيلة تأسيس هذا العلم، فادعوا أنه يوناني  
الأصل، وأن المسلمين الأوائل كابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) وغيره، أخذوه  
عن أرسطو، وتجلى ذلك الأخذ - على حد زعمهم - عند عبد القاهر  
الجرجاني أكثر من غيره، إذ اعتمد في تأسيس نظرية النظم على ما سطره  
أرسطو في كتابيه الخطابة والشعر، ثم طبق ما فيهما على آي القرآن، وعلى  
التراث العربي بعامه!

وأول من قال بذلك من العرب طه حسين<sup>(١)</sup>، وتابعه على ذلك طائفة  
من تلاميذه<sup>(٢)</sup>، وكثفوا جهودهم لتصحيح دعواهم، ولم يقيموا على ما ادعوه

(١) ينظر: تمهيد في البيان العربي (٣١)، وهو في مقدمة الكتاب المنشور بعنوان نقد النثر، وأول من  
نبه على هذه الأولية الدكتور إبراهيم سلامة في مقدمة كتابه بلاغة أرسطو بين العرب واليونان  
(٤٩)، وعَجَبُّ أن طه حسين عاد بعد ذلك ليقول عن البلاغة إنها "سخف لفظي!" في كتابه  
مستقبل الثقافة في مصر (٣٣١).

(٢) ينظر: بلاغة أرسطو بين العرب واليونان (٥٤)، البلاغة تطور وتاريخ (١٧٨، ١٧٢، ١٦٧)،  
وقد تأثر بهذا القول بعض الفضلاء كالشيخ الأزهرى إبراهيم الجبالي في محاضرة في نشأة علوم  
البلاغة وتطورها (٢٤).



برهانا، وكل ما رأيناه عندهم من ربط بين أرسطو وعبد القاهر تحل  
ظاهر<sup>(١)</sup>.

وقد رد هذه الدعوى كثيرون، وبينوا زيفها<sup>(٢)</sup>، وأنها قائمة على ظنون  
وأوهام، وعلى نتائج لمقدمات غير صحيحة، وعلى وجود تشابه في بعض  
صور التشبيهات والاستعارات التي توجد في سائر اللغات، ويشبه بعضها  
بعضها، وفي الأغراض العامة والمعاني الكلية التي تشترك فيها الأمم،  
وتتوارد عليها خواطرها جميعا.

فالقول بأن بلاغة العرب نقل واحتذاء لبلاغة اليونان قول باطل من  
أصله، عار عن الصحة والدليل، ولم يقل به إلا من تعصب ضد المسلمين،  
وضاق صدره بفضائلهم، من المستشرقين ومن سار على خطاهم من أبناء  
جلدتنا ممن تقلد مذاهبهم، وقال بأقوالهم، وكذا من أصيبوا ببدء الانبهار  
بالغرب، وبكل ما هو غربي؛ فالنحو العربي عندهم مصدره السريان،  
والفقه الإسلامي مصدره الرومان، والبلاغة العربية مصدرها اليونان؛ فهي  
دعوى باطلة من أساسها.

(١) ينظر: عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده (٣٠٥).

(٢) ينظر: البلاغة بين عهدين (٨٢)، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية (١٦٦)،  
عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية (٣٠٩)، البلاغة المفترى عليها (١٧٣)،  
خطوات التفسير البياني (٥٠)، أصالة البلاغة العربية (بحث في مجلة البحث العلمي بجامعة أم  
القرى) (العدد السادس، ١٤٥) تقريب منهاج البلغاء (٣٠، ٢٤٢، ٢٣٩)، الأثر الأرسطي في  
النقد العربي والبلاغة العربيين (٧٢٥).



ومما يبطل هذا الزعم: أن أول من ترجم كتب أرسطو إلى العربية هو إسحاق بن حنين (ت ٢٩٨هـ)، وقد ظهرت في هذا التاريخ أو قبله كتب عربية أصيلة في البلاغة، وهي من أصول هذا العلم؛ منها: مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وقواعد الشعر لثعلب (ت ٢٩٢هـ)، كما ظهر في ذلك العصر كتاب البديع لابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) الذي قيل: إنه أول مصنف في البلاغة<sup>(١)</sup>، وكل ما في كتب هؤلاء وغيرهم من أساليب هو عربي صميم، فهل يقال: "إن هؤلاء أفادوا من أرسطو ولم تترجم كتبه بعد، أو ترجمت لتوَّها وساعتها"؟! وكذا عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ليس في كتابه ذكر لأرسطو، على كثرة ما ذكره رحمه الله من الأعلام، فكيف يقال: "إنه استقى علومه من كتابي الخطابة والشعر"؟! وهل يتصور أن بلاغة أرسطو وقوانينه يمكن أن تنهض بأسرار بلاغة القرآن ودلائل إعجازه؟!

وأبطل من هذا الباطل قول من زعم أن عبد القاهر أخذ نظريته في النظم عن الهنود<sup>(٢)</sup>، فإن الهنود ليسوا أهل بيان، وإنما هم أمة حساب وتنجيم، وطب وخرط ونجر، وتصوير، كما يقول الجاحظ<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: أحاديث في تاريخ البلاغة (٣٣)، معجم البلاغة لبدوي طبانة (١٩/١).

(٢) ينظر: المدخل إلى دراسة البلاغة العربية (١٠٥).

(٣) ينظر: رسائل الجاحظ (٢١٢/١).

على أن في نقاد العرب وأدبائها من كان لا يعترف بأدب اليونان؛ فهذا ابن الأثير يقول - بعد أن فاوضه أحد المتفلسفين في شيء من شعر يونان وخطبهم -: إنها فقايع ليس لها طائل، ولغو لا يستفيد به صاحب الكلام العربي شيئاً<sup>(١)</sup>، كما يقرر أبو حيان - غير مرة - أن العرب لا تفهم كلام يونان، يقول: "وهذا كلام فلسفي لا تفهمه العرب"<sup>(٢)</sup>.

وكان أحد شيوخ العلم من المعاصرين<sup>(٣)</sup> قد شعر بما أصاب البلاغة من العدوان في وقتنا الحاضر، فكتب كتاباً سماه: "البلاغة المفترى عليها"، وكان أكبر ما عالج في كتابه إبطال الزعم بعدم أصالة البلاغة العربية، استمع إليه يقول:

"إن مما يتفطر له القلب، ويحار له اللب: أن نجد من مجرد على هذه البلاغة ولغتها سيوفهم، ويصوب إليها سهامهم، وما نطن أن كالبلاغة مستهدفاً، رغم أن تراثنا كله مستهدف، ولكنها بصفة خاصة كانت هدف الرماة، وإن تعجب فعجب أمر أولئك الذين يتباكون عليها، زاعمين أنهم

(١) ينظر: المثل السائر (٢/٥٦، ٥).

(٢) البحر المحيط (٥/٣٨٧)، وينظر: (٤/٢٦٧، ٥/١٧٠).

(٣) هو الشيخ الجليل الدكتور فضل حسن عباس مؤلف البلاغة فنونها وأفنانها، وأحد علماء الشريعة، وقد وافته المنية في الأردن في ٢٦/٣/١٤٣٢ هـ أي في أثناء إعداد هذا البحث رحمه الله، وأسكنه فسيح الجنان.



بُناتها، ويعلم الله! أنهم جناة، وليسوا بناة، فكم من متظاهر بأنه من دعائها، وما هو في الحقيقة إلا من نُعاتها، ولو أن هذه السهام كانت من أعدائها فحسب لكان من السهل أن تُتقى هذه السهام بأصالتها وقوتها، ولكن المؤلم أن هذه السهام من الأدعياء والدعاة كذلك، ونحن نسمع بين الحين والحين دعوات مشبوهة لطحها وتناسيها؛ بحجة أنها شاخت وهرمت، وصارت لا توأب الحياة الأدبية، ولا تصلح للعصر الذي نعيش فيه، هذا فريق، وفريق آخر يتهمها في ولادتها ونشأتها وأصلها وأصالتها، فتارة يزعمون أنها يونانية الأب والأم، واللحم والدم، وتارة يدعون أنها هندية الخال والعم، وثالثة يتقولون عليها بأنها فارسية الكيف والكم، وفريق ثالث يتهمها برجالها بأنهم لا يملكون الفهم، بل يعيشون على الوهم<sup>(١)</sup>.

ذلك ما أمكنني رصدته مما وقع على علم البلاغة، من الافتراء والجفاء؛ وهو يتلخص إما في هجر هذا العلم، والغفلة عنه، أو في نسبة استنباطه ووضعه إلى غير أهله الحقيقيين، ولكن هناك شيئاً آخر أصاب هذا العلم، وظل ملازماً له منذ قوي سلطان المعتزلة في الدولة العباسية، حتى يوم الناس هذا؛ ألا وهو استغلال هذا العلم لتحريف دلالات كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، فكم من آية قرآنية عطّلت! وكم من حديث نبوي صرف عن ظاهره! بدعوى أن ذلك مما يقتضيه علم البلاغة!

(١) البلاغة المفترى عليها (١٧١).

## الانحراف العقدي في التأليف البلاغي

إن من البدهيات في تاريخ البلاغة أن طائفة من حملته والمؤلفين فيه كانوا ينتسبون إلى مذاهب كلامية حادثة في تاريخ الإسلام، ناكبة عن مذهب السلف، فكان فيهم المعتزلي، والأشعري، والماتريدي، والمرجئي، والصوفي، والرافضي، والمتفلسف، وغيرهم، وقد اجتهد هؤلاء في أن يسخروا البلاغة لخدمة معتقداتهم، فدخل في كتب البلاغة كثير من تأويلاتهم، واجتلبوا الآيات والأحاديث التي يخالف ظاهرها مذاهبهم، وجعلوها أمثلة لما قعدوه، وحملوها على معان تخالف ظاهرها، ترجع إلى مصطلحاتهم في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبدیع، وكذلك تأولوا الآيات والأحاديث التي هي حجة عليهم، ومبطلة لأقوالهم، ساقوها ليصرفوها عن ظواهرها بالتأويلات البعيدة والمجازات المتعسفة، وهذه حقيقة التحريف<sup>(١)</sup>، فخالفوا بذلك طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وذلك كله يحتم على الغيورين من أهل السنة والجماعة، المتخصصين في هذا العلم أن ينهضوا بتنقية علم البلاغة من آثار المذاهب الكلامية، ويصنفوا فيها على ما يوافق معتقد السلف الصالح، ويدفع

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٢).



دعاوى المخالفين، ويعيد البلاغة إلى غايتها الكريمة الأولى؛ ألا وهي البحث في إعجاز القرآن، والكشف عن خصائص لغة العرب<sup>(١)</sup>.  
وإنه لا شيء أضرُّ بالعلم - أيًّا كان - من أن يتخذ مطية لخدمة نحلة فاسدة، أو تنفيق عقيدة كاسدة، ولقد كان صنيع أولئك - أصحاب المذاهب الكلامية - سببا في إنكار شيخ الإسلام للمجاز، لأنه أقوى أسلحتهم في تأويلاتهم، كما أطلق ابن القيم رحمه الله على المجاز لقب الطاغوت<sup>(٢)</sup>، وكان صنيعهم أيضا سببا في أن انصرف كثير من طلبة العلم من أهل السنة عن دراسة علم البلاغة.

ولا ينقضي العجب من حال هذا العلم (البلاغة) الذي هو - كما قيل - أهم علوم اللغة والأدب، وأدلها على سرائر اللسان العربي<sup>(٣)</sup>، والذي أجمع العلماء على أنه المدخل إلى فهم إعجاز القرآن العظيم<sup>(٤)</sup>؛ كيف استغل أسوأ استغلال حتى آل أمره إلى أن حُرف به كتاب الله، وصار وسيلة لنشر المذاهب البدعية في العالم الإسلامي، فإن الناس محتاجون إلى مراجعة أسفار

(١) ولا بد من الإشادة هنا بكتاب: "المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة" للأستاذ الدكتور محمد بن

علي الصامل جزاه الله خيرا.

(٢) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٦٩٠).

(٣) ينظر: التصوير البياني (٢٨٥).

(٤) ينظر: مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني (٥٧).

هذا العلم باعتباره أحد أهم علوم الآلة، التي وضعها أسلافنا لتكون وسائل لفهم الوحيين الشريفين<sup>(١)</sup>، ومقربة لعلوم الشريعة، فإذا صارت علوم الآلة حرباً على الدين، وبلاءً على عقائد المسلمين فتلك مصيبة! وإننا لنقطع يقيناً - من حيث أصول الصناعة العلمية، والنظر الصحيح - أن هذا العلم (البلاغة) بريء من هذا الباطل الذي جُرَّ إليه جرّاً، على ما سيأتي من التفصيل في إبطاله، إن شاء الله تعالى.

ولو أن المؤلفين الذين استخدموا البلاغة لنصرة مذاهبهم كانوا من المغمورين لهان الخطب، ولكنهم من الأكابر في هذا العلم وغيره من علوم الشريعة واللغة، ومؤلفاتهم عليها المعول، وإليها المرجع؛ كما كانوا مقدمين في أبناء طائفتهم.

فمن أولئك عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) رحمه الله، وقد ذكروا أنه كان "متكلماً على طريقة أبي الحسن الأشعري"<sup>(٢)</sup>، و"من أعيان الأشاعرة"<sup>(٣)</sup>، وأنه "متمكن في مذهبه الأشعري"<sup>(٤)</sup>. كما ذكروا أنه "أول من مهّد للأشاعرة نظرية في النظم والبيان، وأحسن من طبّق أصول المذهب

(١) ينظر: إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد (١١٨).

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/٢٥٢)، وينظر: بغية الوعاة (١/١٠٦).

(٣) تفسير التحرير والتنوير (١/٣٤٧).

(٤) مراجعات في أصول الدرس البلاغي (١٤٢).



الأشعري في باب إعجاز القرآن"<sup>(١)</sup>، وأنه "سخر أبحاثه البلاغية في نظريته في النظم لخدمة عقيدته الأشعرية"<sup>(٢)</sup>.

ومما ينبغي أن يلحظ هنا أن عبد القاهر يعد عند كثير المؤسّس الحقيقي للبلاغة في طورها الأخير<sup>(٣)</sup>؛ فلا غرو أن يكون له تأثيره الكبير فيمن أتوا بعده، ممن كانوا على عقيدته.

ومنهم فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) صاحب "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، الذي لخص فيه كتابي عبد القاهر، وهو أشعري كبير، بل كان "من أئمة الأشاعرة الذين مزجوا المذهب الأشعري بالفلسفة والاعتزال"<sup>(٤)</sup>، ولا يكاد يطلق لقب الإمام عندهم إلا عليه، وقد استعان بالبلاغة في تأويلاته في كتابه هذا، وفي "تفسيره الكبير"، وفي "أساس التقديس"، وفي كثير من مصنفاته<sup>(٥)</sup>.

(١) مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن (٩٥).

(٢) النظم القرآني في الكشف (٢٧، ٢٨)، وينظر: نظرية عبد القاهر في النظم (١٢١).

(٣) ينظر: نهاية الإيجاز (٧٥)، الطراز (٤ / ١)، من تاريخ البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق (٢٤٦)،

مقدمة أسرار البلاغة (١٣).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٤ / ١) (تعليق).

(٥) المدخل إلى بلاغة أهل السنة (٥٢).



ومنهم السكاكي (ت ٦٢٦هـ) صاحب "مفتاح العلوم"، وكان معتزليا مصرحا<sup>(١)</sup>، وكان يستثمر البلاغة في اعتزالياته، كتأويل صفات الله تعالى، وخلق أفعال العباد<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك.

ومنهم قطب الدين الشيرازي (ت ٧١٠هـ) صاحب "مفتاح المفتاح"<sup>(٣)</sup>، وهو من أجمع شروح المفتاح وأجودها<sup>(٤)</sup>، ولذا لقب الشيرازي عند البلاغيين بالشارح العلامة، لا ينصرف هذا اللقب لديهم إلى غيره<sup>(٥)</sup>، وكان هذا الرجل أشعريا، وقد صرح بذلك<sup>(٦)</sup>، كما كان من كبار الصوفية المدعين للإلهام، الآخذين بطريقة الفلاسفة، قال في ديباجة شرحه للمفتاح: "إني قد أُلقي إلي على سبيل الإنذار، من حضرة الملك الجبار، بلسان الإلهام، لا كَوَهْمٍ من الأوهام، حال نصب شبكة الغيبة، وهي ما بين النوم واليقظة..."، إلى أن قال: "ما أورثني التجافي عن دار الغرور، والإنابة إلى

(١) ينظر: مفتاح العلوم (٣٠٨)، وفيه قال: "التوحيد والعدل مذهبنا".

(٢) ينظر: عروس الأفراح (١/٢٧٩، ٢٦٩) (شروح التلخيص)، موجز البلاغة (٦)، البلاغة عند السكاكي (٥٥) وما بهامشه من مراجع، وسيأتي تفصيل لذلك عما قليل.

(٣) مطبوع على الآلة الكاتبة، رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر تقدم بها سنة ١٣٩٧ هـ نزيه السيد فراج.

(٤) ينظر: كشف الظنون (٢/١٧٦٣).

(٥) ينظر: البدر الطالع (٢/٣٠٠)، وروضات الجنات (٣٠٨).

(٦) ينظر: مفتاح المفتاح (١/٥٢٧).



دار السرور"<sup>(١)</sup>، وانحيازه لعقيدته الأشعرية وتأييده لها في كتابه جيّ ظاهر، ومن ذلك تقريره لقولهم في الصفات، ولمذهبهم في مسأله الإيمان، وأنه التصديق فحسب"<sup>(٢)</sup>.

ومنهم الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ) صاحب "التلخيص" و"الإيضاح"، اللذين عليهما مدار الدراسة والتعليم في هذا الفن إلى عصرنا، وإنك لترى أشعرية الرجل طافحة على كتابيه، وهذا ما حمل باحثا على تأليف "إصلاح الإيضاح"<sup>(٣)</sup>؛ لمعالجة الأخطاء العقيدية والبلاغية، وغيرهما في الكتاب.

ومنهم يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) صاحب "الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز"، الذي قيل عنه: إنه "من أحسن ما كتب في البلاغة بعد عبد القاهر"<sup>(٤)</sup>، وقالوا: إنه "من أوسع كتب البلاغة، ومن أكثرها إفاضة في المسائل البلاغية"<sup>(٥)</sup>، والعلوي شيعي زيدي معتزلي، وقد طفق يقرر عقيدته في كتابه؛ كإنكار القدر، وجحد الصفات

(١) مفتاح المفتاح (٣/١)، وينظر: التحرير والتنوير (١٤٣/٢٥).

(٢) ينظر: (٥٢٧/١)، وينظر أيضا: (٢/٩٥٨، ١١٧٠).

(٣) هو الدكتور عبد المحسن العسكر، وقد طبع الكتاب في دار زدني بالرياض عام ١٤٣٠هـ.

(٤) مقدمة أسرار البلاغة (١٣) لمحمد رشيد رضا.

(٥) المختصر في تاريخ البلاغة (٤٧).

الإلهية، وادعاء أن الله لا يُرى في الآخرة، كما نال من بعض الصحابة رضي الله عنهم، إلى غير ذلك من بدعه<sup>(١)</sup>.

ومنهم سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) صاحب الشرحين "المطول" و"المختصر" على التلخيص، الذي "انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول في المشرق، بل بسائر الأمصار، ولم يكن له فيها نظير في معرفة هذه العلوم"، كما يصفه ابن حجر<sup>(٢)</sup>، وهو مع ذلك "ما تريدي صلب"<sup>(٣)</sup>، ومن الجماعة التي نصرت المذهب الماتريدي<sup>(٤)</sup>، وهو فيلسوف الماتريدية، كما أن الرازي فيلسوف الأشعرية<sup>(٥)</sup>، وله تأويلات في صفات الله تعالى<sup>(٦)</sup>، وقرر أن الإيمان هو التصديق<sup>(٧)</sup>، كما هو مذهب أصحابه.

(١) ينظر ذلك مفصلاً معزواً إلى مظانه في مقدمة تحقيق الطراز (٣٥) للباحث عبد المحسن العسكر.

(٢) الدرر الكامنة (٥/١٢٠).

(٣) الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات (١/٢٩٣)، وينظر: منهج أهل السنة والجماعة (١١/١).

(٤) ظهر الإسلام (٤/٩٥).

(٥) الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات (١/٢٩٤).

(٦) ينظر: المطول (٦٦٢، ٦٣٧، ٤٩٣).

(٧) ينظر: السابق (١٧٧).



ومنهم السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) المشهور بالسيد السند<sup>(١)</sup>، وهو صاحب الحاشية المشهورة على المطول، وشرح المفتاح<sup>(٢)</sup>، وكان متكلماً ماتريدياً صوفياً<sup>(٣)</sup>، وله في حاشيته تأويلات<sup>(٤)</sup>.

فهؤلاء طائفة من كبار علماء البلاغة الأوائل، وتلك عقائدهم، فهم ما بين أشعري إلى ماتريدي إلى معتزلي إلى مرجئي إلى صوفي إلى شيعي، ولا شك أن لهم تأثيراً بيننا فيمن نجم بعدهم، ممن كتبوا في هذا العلم وغيرهم، ولا بد أن يكون لهم تأثير في دارسي علم البلاغة، في نقل عقائدهم وتأويلاتهم، على أني تركت بلاغيين آخرين عاصروهم، وآخرين جاؤوا بعدهم ممن كانوا على تلك المذاهب، رغبة في الاختصار، ولكونهم دون أولئك في التأثير والاشتهار، ثم إن القصد هو التمثيل، لا الحصر والاستيعاب.

وأحب أن أقل من كلام أولئك جملاً تكشف عن مدى استحضارهم لعقائدهم حال التأليف، وتبين لك كيف يسخرون البلاغة لما يريدون، من رد مذهب السلف في باب الأسماء والصفات وغيره.

(١) ينظر: تاريخ علوم البلاغة للمراغي (١٥٧).

(٢) أخذ هذا الشرح في رسالة دكتوراه في الأزهر عام (١٣٩٧ هـ) تحقيقاً، قدمه الباحث، ولدي نسخة منها، وأما حاشية المطول فمطبوعة مشهورة.

(٣) الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات (٢٩٧/١).

(٤) ينظر: حاشية المطول (٦٣٩).

فمن ذلك ما قاله السكاكي في جملة حديثه عن ثمرات علمي المعاني  
 والبيان، ونصه: "لا علم في باب التفسير بعد علم الأصول، أقرأ منها على  
 المرء لمراد الله تعالى من كلامه، ولا أعونُ على تعاطي تأويل مشتبهاته، ولا  
 أنفعُ في درك لطائف نكته وأسراره، ولا أكشفُ للقناع عن وجه  
 إعجازه"<sup>(١)</sup>. يريد بالمشتبهات آيات الصفات وغيرها مما يخالف عقائد  
 المعتزلة، فدلالتها عند المعتزلة - وهو منهم - محتملة، فهي غير محكمة،  
 فأيات الصفات ظاهرها عندهم هو التشبيه، أي تشبيه الخالق بالمخلوق،  
 وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون ظاهرها غير مراد، فتؤول على غير  
 الحقيقة، ومثل ذلك آيات القدر<sup>(٢)</sup>، وهذا ما صنعه السكاكي، حيث حمل  
 قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْكَ﴾ [الفجر: ٢٢] على المجاز<sup>(٣)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿وَقَالَتِ  
 الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ﴾ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُصُّوا بِمَا قَالُوا يَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، على المشاكلة<sup>(٤)</sup>،  
 وقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ﴾ [الفتح: ١٠] على المشاكلة والاستعارة التخيلية  
 معاً<sup>(٥)</sup>، وقوله عز وجل: ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]

(١) ينظر: مفتاح العلوم (٥٣١).

(٢) ينظر: السابق (٣٨٢).

(٣) ينظر: السابق (٥٠٢).

(٤) ينظر: السابق (٥٣٤).

(٥) ينظر: السابق (٤٩٨).

على المشاكلة<sup>(١)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] على التورية والإيهام<sup>(٢)</sup>، ثم قال: "وأكثر التشابهات من هذا القبيل"<sup>(٣)</sup>.

لقد نفى السكاكي ظاهر هذه الآيات الكريمة، وعطلَّ الباري من صفاته تعالى التي دلت عليها هذه الآيات، وهي صفة المجيء، واليدين، والنفس، والاستواء على العرش، واليمين، وطفق يتخبط في تحريجها على فنون البلاغة المختلفة - كما ترى - لنفي حقائقها، وذلك كله موجب مذهبه في صفات الله، وهو التعطيل، كما ضم إلى التعطيل التحريف، بما جرى عليه في الآيات، وبهذا يظهر فضل مذهب السلف الصالح، ومن سار على طريقتهم، ببراءته من آفتي التعطيل والتحريف<sup>(٤)</sup>، وللسكاكي أيضا اعتراليات أخرى في كتابه مفتاح العلوم؛ كالقول بالقدر<sup>(٥)</sup>، وحبوط العمل بالكبيرة<sup>(٦)</sup>، والإيجاب والتحريم على الله<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: السابق (٥٣٤).

(٢) ينظر: السابق (٥٣٧).

(٣) ينظر: السابق (٥٣٧)، ومفتاح المفتاح (١١٦٦).

(٤) وقد وقع للرازي مثلها وقع للسكاكي من التخبط إلا أنه أربى عليه بأن تناقض، حيث قال مرة: "اعلم أن أكثر الآيات التي يتعلق بها أهل التشبيه من هذا الجنس"، أي من الاستعارة، نهاية الإيجاز (٢٥٧)، وقال في (٢٩١): "وأكثر التشابهات من هذا الجنس" أي من الإيهام.

(٥) ينظر: مفتاح العلوم (٣٨٨).

(٦) ينظر: السابق (٣٩٢).

(٧) ينظر: السابق (٣٩١).

ومن ذلك أيضا ما قاله العلوي (ت ٧٤٩هـ) في "الطراز" حين أشاد بعلم البلاغة، قال: "ولو لم يكن لهذا العلم من الشرف إلا أن كل من عرف حقائقه، واستولى على معانيه وأحرز دقائقه، فإنه يسلم - لا محالة - من اقتحام وورط التشبيه، والتضمخ برذائله لكان هذا من أعظم المناقب، وأعلى المراتب، وأسنى الرغائب، مع ما حاز من شريف الخصال، ورفيع القدر والمنال"<sup>(١)</sup>.

فالعلوي يريد بالتشبيه عقيدة أهل السنة والجماعة، فالمعتزلة يسمون أهل السنة المشبهة، وهذا من الافتراء عليهم، كيف وأكثر أهل السنة يكفرون المشبهة؟!<sup>(٢)</sup>، وهم الذين يقول قائلهم: لله يد كيدي، وسمع كسمعي، وما أشبه ذلك.

وطريقة أهل السنة والجماعة، بل طريقة سلف الأمة وأئمتها أن الله عز وجل يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فيثبتون لله ما أثبتته لنفسه من الصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، يثبتون له سبحانه صفات الكمال، وينفون عنه ضروب الأمثال، ينزهونه عن النقص والعيب، والتعطيل

(١) الطراز (١/٢٦٤) بتحقيق عبد المحسن العسكر.

(٢) ينظر: إبطال التأويلات (١/٤٦)، العلو للذهبي (٢/١٠٩٣).



والتمثيل، إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد على المثلثة، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّخِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى] رد على المعطلة، والقاعدة العامة عند السلف أن نصوص الصفات تجري على ظاهرها اللائق بالله تعالى، واشتهر عنهم قولهم: مُتَّزُّ بِلا كيف<sup>(١)</sup>، وهذه القاعدة تجري على كل فرد من أفراد النصوص، ولم ينصوا عليه بعينه، ولا يمكن أن نخرج عنها نصا واحدا إلا بدليل عن السلف أنفسهم، ولو قيل: إنه لا بد أن ينصوا على كل نص بعينه لم يكن لهذه القاعدة فائدة<sup>(٢)</sup>.

على أن العلوي جعل آيات الصفات أولا من قبيل الاستعارة التخيلية، وطعن فيمن أجراها على ظاهرها، وادعى أن هؤلاء وقعوا في أودية التهويس من اعتقاد التشبيه، وسامهم المشبهة! كما أزرى بمن تأولها تأويلات ركيكة، فخرَّجها على المجاز، وسامهم المنزهة!<sup>(٣)</sup> قلت: وجعل نصوص الصفات من الاستعارة التخيلية يقتضي أنها لا حقيقة لظاهرها، وليس لها تأويل يخالف ظاهرها، يراد من المخاطب فهمه، بل المراد أن يتخيل السامع والمخاطب ما لا حقيقة له في الخارج وفي نفس الأمر، وقد سلك المؤلف بقوله هذا في آيات الصفات - التي سماها آيات التشبيه -

(١) ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٣٧٧).

(٢) ينظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (١/١٨٥).

(٣) الطراز (١/١٩٥) بتحقيق عبد المحسن العسكر، وينظر أيضا: (٣/٨) طبعة المقتطف.



مسلك أهل التخيل من الفلاسفة<sup>(١)</sup>، لا مسلك أهل التأويل من المتكلمين النفاة من المعتزلة وغيرهم، ولهذا طعن في مثبتة الصفات ووصمهم بالتشبيه، وطعن في إخوانه من النفاة الذين ساهم المنزهة، بتأويلهم لآيات الصفات تأويلات ركيكة، وقد أصاب بعيبه لتأويلاتهم، ولكنهم مع ذلك خير منه؛ حيث جعلوا لآيات الصفات معاني أرادها المتكلم، وأراد من المخاطبين فهمها، وهؤلاء - وإن ضلوا بتحريفهم للنصوص - فهم خير من الفلاسفة الملاحدة أهل التخيل.

وقول العلوي: "وقع في أودية التهويس من اعتقاد التشبيه" هو من الطعن الجائر في أهل السنة والجماعة، وهو طعن كثير منتشر في كلام البلاغيين، وقد جرت به أسلأت ألسنتهم، ولم يسلم منه حتى عبد القاهر، على حسن أدبه، ولطف تأتبه<sup>(٢)</sup>، عفا الله عنه.

#### توظيف البلاغة لخدمة المعتقد:

وكما أفاد من البلاغة طائفة من علمائها لتوظيفها في خدمة عقائدهم فقد أفاد منها آخرون من أهل العلوم الأخرى كالتفسير، واللغة، والأصول، وشراح الحديث، وغيرهم، واستثمروها في تأصيل عقائدهم ونشرها،

(١) ينظر: الرسالة الأضحوية لابن سينا (٩٧، ٩٨)، وينظر لمناقشتهم: درء لتعارض العقل والنقل (٨/١).

(٢) ينظر: أسرار البلاغة (٥٠، ٣٥٨، ٣٩١).



حيث لم يكونوا على منهج السلف في أسماء الله وصفاته، وفي مسائل الإيمان والقدر، وجزم بعض الباحثين بأن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، والجاحظ (ت ٢٥٥هـ) المعتزليين هما "أول من افتتح الباب، فأول آيات الصفات بداعي المجاز، وتصرفا في ذلك تصرفا عجيبا، فرارا من إثبات أي صفة للمولى عز وجل"<sup>(١)</sup>.

قلت: ومن هؤلاء الزمخشري المعتزلي اللغوي المفسر صاحب "الكشاف" (ت ٥٣٨هـ)، فإن دأبه - كما يقول ابن عاشور - "كثيرا ما يرغم معاني القرآن على مسaire مذهب، فتنزو عصبية، وتنزوي عبقرية"<sup>(٢)</sup>، وقد اعتمد فنون البلاغة في تأويلاته للنصوص بما يخدم الغرض الاعتزالي ويسير في ركابه، وقد صرح بذلك غير واحد، منهم بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ) الذي يذكر أن الزمخشري "لا يزال يستعمل القواعد البيانية ما لم تُغَطَّ عليه"<sup>(٣)</sup> للبدعة الاعتزالية، فيعدل عنها"<sup>(٤)</sup>، وقال ابن خلدون بعد أن عرّف بالكشاف: "... إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة - حيث تعرض له في آي القرآن - من طرق

(١) مناهج اللغويين في تقرير العقيدة (٧٩).

(٢) التحرير والتنوير (٣/ ١٥٨).

(٣) كذا العبارة، ولعله يريد: ما لم تصعب عليه.

(٤) عروس الأفراح (٢/ ٣١) ضمن شروح التلخيص، وينظر منه أيضا: (١/ ٤٢٤).



البلاغة"<sup>(١)</sup>، وحين أثنى على "الكشاف" من جهة علوم الصناعة اللغوية، وأنه انفراد بهذا الفضل على جميع التفاسير، ذكر أنه "يؤيد عقائد أهل البدع عند اقتباسها من القرآن بوجوه البلاغة، ولأجل هذا يتحاماها كثير من أهل السنة مع وفور بضاعته من البلاغة"<sup>(٢)</sup>.

وقد تعقب الزمخشري في اعتزالياته جماعةً، وأشاروا إلى خفاء مقاصده، وتلطفه في الاحتيال لذلك، منهم ابن المنير (ت ٦٨١ هـ) الذي ذكر أن الاعتزال في الكشاف "أدق من ديبب النمل، يكاد الاطلاع عليه أن يكون كشافاً"<sup>(٣)</sup>، والبلقيني (ت ٨٢٤ هـ)، وكان يقول: "استخرجت من الكشاف اعتزالاً بالمناقش"<sup>(٤)</sup>.

ويشير بعض الباحثين إلى "أن المجاز قد لعب دوراً هاماً<sup>(٥)</sup> في مدرسة الاعتزال؛ إذ اعتمدت عليه كلُّ تأويلاتهم في نفي الصفات، وخلق القرآن،

(١) مقدمة ابن خلدون (٤٤٠).

(٢) مقدمة ابن خلدون (٥٥٣)، وينظر: التفسير ورجاله (٦٧)، النظم القرآني في الكشاف (٢٨)، منهج الزمخشري في تفسير القرآن (٣٠٠)، تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية (١٦٣)، التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة (٣٤٧).

(٣) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال (بحاشية الكشاف) (٢/٢٥٠).

(٤) الإتيان (٤/٢١٣).

(٥) الصواب أن يقول: مها.



وما إلى ذلك"<sup>(١)</sup>. قلت: وهذا ظاهر في "الكشاف"، كما يظهر فيه عناية المصنف أيضا بمصطلح التخيل؛ فقد أشاد به، وقال عنه: "ولا ترى باباً في علم البيان أدق ولا أرق ولا ألطف من هذا الباب! ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن، وسائر الكتب السماوية، وكلام الأنبياء!"<sup>(٢)</sup>.

ولقد كان هذان الأسلوبان - المجاز والتخيل - هما البابين اللذين ولج منهما الزمخشري لإثبات عقيدته، وصرف الآيات عن ظاهرها تعسفا من غير برهان، وتأويلا من غير سلطان، وكشداً ما أسرف في ذلك، حيث حمل صفات الله على المجاز لا على الحقيقة، كما جعل إضافة فعل الخلق إلى الله من قبيل المجاز، فصرح في "أساس البلاغة" أن قوله: (خَلَقَ اللهُ الخلق) مجاز، و(خلق الخرز الأديم) و(الخياط الثوب) حقيقة!<sup>(٣)</sup>، ليخرج أفعال العباد عن قدرة الله ومشئته، منزها الله بزعمه عن أن يخلق المعصية والشر، وهذا معنى نفى القدر، الذي يعرف عند المعتزلة بالعدل، حيث يزعمون أن أفعال العباد مخلوقة لهم، ولا مدخل لغير اختيارهم فيها،

(١) ظاهرة التأويل (١٦٨).

(٢) الكشاف (٤/٤٠٩).

(٣) ينظر: أساس البلاغة (١/٢٤٨)، وينظر: نقد ابن الوزير له على هذا المثال في كتابه ترجيح أساليب القرآن على أساليب القرآن (١٥١).



فليست أفعالهم مخلوقة لله تعالى، ولا واقعة بمشيئته سبحانه، بل بمحض مشيئة العباد وقدرتهم<sup>(١)</sup>.

وقد وقع المعتزلة في شرٍّ مما فروا منه؛ حيث أثبتوا في الكون خالقين مع الله، والذي عليه أهل السنة والجماعة أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وهي أفعال لهم حقيقة، واقعة بقدرتهم ومشيئتهم حقيقة، والله خالقهم وخالق مشيئتهم وقدرتهم وأفعالهم، ولا مشيئة لهم إلا بعد مشيئته سبحانه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا نَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير].

وكما استعان الزمخشري بفن التخيل في تأويل الصفات، فقد استعان به أيضا في تأويل طائفة من نصوص الغيب وأحوال المعاد والمعجزات، والكلام الصادر من الجنة والنار؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق]، فقد قال: "وسؤال جهنم وجوابها من باب التخيل الذي يقصد به تصوير المعنى في القلب وتثبيته"<sup>(٢)</sup>، وقد تعقبه ابن المنير قائلا: "قد تقدم إنكاري عليه إطلاق التخيل في غير ما موضع، والنكير ههنا أشد عليه"، إلى أن قال: "إننا مخاطبون باجتناب الألفاظ الموهمة في حق جلال الله تعالى، وأي إيهام أشد من إيهام لفظ التخيل! ألا ترى كيف استعمله الله فيما أخبر أنه

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة (٣٠٥)، مقالات الإسلاميين (١/٢٩٨).

(٢) الكشف (٩/٤).



سحر وباطل في قوله: ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ بِمِثْلِ إِلَهِهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ اسْتَعَى ﴾  
[طه]؟! فلا يُشك في وجوب اجتنابه"<sup>(١)</sup>.

ومن استنجد بفنون البلاغة من اللغويين في تقرير عقيدته، وتأويل النصوص: ابن جني النحوي المعتزلي (ت ٣٩٢هـ)؛ فإنه عقد بابا في "الخصائص" قال فيه: "بابٌ فيما يؤمنه علم العربية، من الاعتقادات الدينية"، وساق فيه جملة من الآيات الدالة على بعض الصفات الإلهية؛ كصفة اليمين، واليدين، والوجه، والعينين، وصرفها عن حقائقها إلى المجاز، بعد أن تهكم بمن يثبت هذه الصفات، وهم أهل السنة والجماعة، ورامهم بالتشبيه، وبأنهم ضعفاء الفهم في العربية"<sup>(٢)</sup>، ومذهب ابن جني في المجاز مفرط جدا، عقَد في "خصائصه" باباً، ترجمه بقوله: "بابٌ في أن المجاز إذا كثر، لحق بالحقيقة"، وصرح فيه: "أن أكثر اللغة - مع تأمله - مجاز لا حقيقة!"<sup>(٣)</sup>، وله فلسفة باردة في تحليل الألفاظ وتخريجها على هذا الطريق، وقد أطال العلامة ابن القيم رحمه الله في الرد عليه في كتابه "الصواعق"<sup>(٤)</sup>؛ ولا شك أن لهذا الرأي صلة بمذهبه الاعتزالي القدري، كما تقدم بيانه عند الحديث عن الزمخشري.

(١) الانتصاف (٤/٩٠، ١٠).

(٢) ينظر: الخصائص (٣/٢٤٥).

(٣) السابق (٢/٤٤٧).

(٤) ذكر منها خمسة وعشرين وجها الشيخ محمد بن نصر الموصلي في مختصر الصواعق (٢/٨٠٥).

ومما تأوله ابن جنبي على المجاز على مذهب أهل الاعتزال: الآيات  
 الدالة على عموم خلق الله تعالى لأفعال العباد، وكذلك الآيات الدالة على  
 قيام علمه بذاته سبحانه؛ فإن المعتزلة يقولون: إنه يعلم بنفسه لا بعلم قائم  
 به<sup>(١)</sup>، قال ابن جنبي: "وكذلك أفعال القديم سبحانه؛ نحو: خلق الله السماء  
 والأرض، وما كان مثله؛ ألا ترى أنه - عز اسمه - لم يكن منه بذلك خلق  
 أفعالنا، ولو كان حقيقة لا مجازاً، لكان خالقاً للكفر والعدوان وغيرهما من  
 أفعالنا عز وعلا؟! وكذلك: علم الله قيام زيد: مجاز أيضاً؛ لأنه ليست الحال  
 التي علم عليها قيام زيد هي الحال التي علم عليها قعود عمرو، ولسنا  
 نثبت له سبحانه علماً؛ لأنه عالم بنفسه، إلا أنا - مع ذلك - نعلم أنه ليست  
 حال علمه بقيام زيد هي حال علمه بجلوس عمرو، ونحو ذلك"<sup>(٢)</sup>،  
 ويقول أيضاً في تأويل صفة كلام الله تعالى: "وأما قول الله عز وجل: ﴿وَكَلَّمَ  
 اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء]، فليس من باب المجاز في الكلام، بل هو  
 حقيقة، قال أبو الحسن<sup>(٣)</sup>: "خلق الله لموسى كلاماً في الشجرة، فكلم به  
 موسى، وإذا أحدثه، كان متكلماً به!"، فأما أن يحدثه في شجرة أو فم أو  
 غيرهما، فهو شيء آخر، لكن الكلام واقع؛ ألا ترى أن المتكلم منا إنما

(١) ينظر: فضل الاعتزال (٣٤٧).

(٢) الخصائص (٢/٤٤٩).

(٣) هو الأخفش، وهو معتزلي أيضاً. ينظر: مناهج اللغويين في تقرير العقيدة (٤٦٧).



يستحق هذه الصفة بكونه متكلمًا لا غير، لا لأنه أحدثه في آلة نطقه، وإن كان لا يكون متكلمًا حتى يحرك به آلات نطقه..."، إلى أن يقول: "وهو - مع ذلك - مؤكد بالمصدر؛ فهذا تأكيد المجاز كما ترى، وكذلك أيضا يكون قوله سبحانه ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء]، من هذا الوجه مجازا على ما مضى<sup>(١)</sup>.

وما وقع فيه كثير من المفسرين واللغويين من تحريف نصوص القرآن وقع فيه كثير من شراح الحديث النبوي، فإنهم يجعلون أحاديث الصفات من قبيل المتشابه، ولا يزلون بها يقلبونها على الوجوه المجازية المختلفة حتى يفرغوها من دلالاتها الحقيقية، وربما وضعوا قواعد في ذلك لمن بعدهم، كما فعل مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) وكان من الأشاعرة، فإنه لما ذكر حديث: ((وكلتا يديه يمين))<sup>(٢)</sup>، وصرفه عن ظاهره، قال: "وكل ما جاء في القرآن والحديث من إضافة اليد والأيدي واليمين وغير ذلك من أسماء الجوارح إلى الله تعالى، فإنما هو على سبيل المجاز والاستعارة؛ والله منزه عن التشبيه والتجسيم"<sup>(٣)</sup>.

(١) الخصائص (٢/٤٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٢٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولفظه: ((إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل، وكلتا يديه يمين)).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/٣٠١).





وممن سلك هذا السبيل: الحافظ العلائي (ت ٧٦١هـ) فإنه قال - في شرح حديث معاذ رضي الله عنه: ((واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب))<sup>(١)</sup>:- "ويتخرج كثير من أحاديث الصفات على الاستعارة التخيلية... وبالحمل على هذه الاستعارة التخيلية يحصل التخلص من مهاوي التجسيم"<sup>(٢)</sup>.

فهذا كلام نفاة الصفات من البلاغيين وغيرهم؛ وهو صريح في أنهم سخروا البلاغة لخدمة نحلهم، وجعلوها مطية يرتحلونها إلى تقرير عقائدهم؛ فتراهم يوجهون كل نص من الكتاب والسنة يرد عليهم، أو يخالف مذاهبهم، إلى ما يريدون عن طريق البلاغة.

ادعاء المجاز في الأسماء والصفات الحسنى:

إن الملاحظ أن أكثر الأجناس البلاغية التي اعتمدها النفاة - كما رأينا في كلامهم - هو المجاز بأنواعه المختلفة؛ من المجاز العقلي، والمجاز المرسل، والمجاز التشبيهي (الاستعارة)، وكذلك ما يتطرق إليه المجاز، بأن كان مجازاً في أحد شقيه؛ كالتورية<sup>(٣)</sup>، والمشاكلة<sup>(٤)</sup>، وكذا ما كان فيه رائحة المجاز،

(١) رواه البخاري (١٤٢٥) ومسلم (٢٩).

(٢) فتح الباري (١٣/٤٤٠).

(٣) ينظر: البديع من المعاني والألفاظ (٣٦).

(٤) ينظر: أسرار البيان (٥٨).



أو قل: لم يكن حقيقة خالصة كالكناية<sup>(١)</sup>، وما سلكوا طريق المجاز إلا فرارا من إثبات حقائق النصوص، فإذا قالوا عن الآية القرآنية، أو الحديث النبوي: "إنه مجاز"، فالمعنى: أنه لا حقيقة له، وليس على ظاهره المتبادر، ولكن له معنى آخر؛ فقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْكَ﴾ [الفجر] جعله المعتزلة والأشاعرة من باب المجاز بالحذف، وقالوا: المعنى وجاء أمر ربك<sup>(٢)</sup>؛ وهكذا هو في كتب البلاغيين ممن يحملون هذا الفكر، وهذا المعتقد<sup>(٣)</sup>، وذلك تأويل يخرج الآية عن المعنى الذي أراده الله تعالى، وهو أنه يجيء سبحانه يوم القيامة للفصل بين عباده مجيئا حقيقيا يليق بجلاله وعظمته.

وهذا التأويل المجازي نموذج لما يمارسه من ينفي قيام الأفعال الاختيارية بالرب جل وعلا، وينكر صفاته، ويلحد في أسمائه تعالى، فتراهم يقولون في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه]، وقوله سبحانه: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِذْنِي﴾ [ص: ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَبِّكَ ذُؤَلْبَلَدٍ وَإِلْكَرَامٍ﴾ [الرحمن]، وقوله عز وجل: ﴿وَلِنُصَنِّعَ عَلَى عَيْنَيْهِ﴾ [طه]، وقوله تعالى: ﴿فَجَرَى بِأَمِينِنَا﴾ [القمر: ١٤]؛

(١) على أن العلوي يقول: "أكثر علماء البيان على عد الكناية من أنواع المجاز" الطراز (١/٣٠٠) بتحقيق عبد المحسن العسكر، وينظر: تعليق المحقق على النص.

(٢) ينظر: متشابه القرآن للقااضي عبد الجبار (٢/٦٨٩)، التفسير الكبير للرازي (٣١/١٧٥).

(٣) ينظر: أسرار البلاغة (٣٩١)، المفتاح (٥٠٢)، الإيضاح (٣/٤٤٦).



يقولون: "إنها مجازات؛ فالاستواء: مجاز عن الاستيلاء، أو تمثيل وتصوير لعظمة الله تعالى، واليد: مجاز عن القدرة، والوجه: عن الوجود، والعين: عن البصر"<sup>(١)</sup>، فكان المجاز - كما ترى - هو وسيلة المعطلة إلى هذا التبديل والتحريف؛ فنفوا حقائق هذه الصفات الثابتة بالوحي، بما زعموه من أدلة عقلية، وهي شبهات ومجهولات، مشبهة بالمعقولات<sup>(٢)</sup>، واتخذوا المجاز وسيلة لصرف النصوص عن ظواهرها، وتحريفها عن مواضعها؛ فكانوا يسلطونه على كل نص يخالف مذهبهم، ولا يستطيعون رده، كما صنع الجهمية في نصوص الصفات، والمرجئة في نصوص الإيمان ونصوص الخوف والوعيد، وكما صنع الخوارج في نصوص الإيمان أيضاً، ونصوص الرجاء والوعد، وكما فعل الرافضة في نصوص فضائل الصحابة {، والقدرية في نصوص القدر وخلق أفعال العباد.

فحرفت كل طائفة من أدلة الكتاب والسنة ما هو حجة عليهم، وصر فوها عن ظواهرها إلى "ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغات عن طريقها المعروفة، وإلى الاستعانة بغرائب المجازات والاستعارات"<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح المقاصد (٢/١١٠)، وينظر: مقالات الإسلاميين (٢١٨).

(٢) ينظر: العقيدة التدمرية (١٩).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١٢/١).



وأكبر من رأيته معوِّلاً على المجاز في التأويلات العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) وكان من رؤوس الأشاعرة، وقد صنف كتاباً سماه: "الإشارة إلى الإيجاز، في بعض أنواع المجاز"، وأورد فيه أكثر آيات الصفات وأحاديثها، وحملها على وجوه المجاز المختلفة، التي أوصلها إلى خمسين نوعاً بحسب العلاقات وغيرها، وهو أوحديٌّ في ذلك، وصرح بأنه لا يجوز أن يتصف الله تعالى بالغضب والرضا، والفرح والضحك، ونحو ذلك، على الحقيقة، بل يكون وصفه بها مجازاً، قال - بعد أن أورد هذه الصفات وغيرها -: "فإذا وصف الباري بشيء من ذلك، لم يجوز أن يكون موصوفاً بحقيقته؛ لأنه نقص، وإنما يتصف بمجازه"<sup>(١)</sup>، ولقد أغرق العز بن عبد السلام في هذا الكتاب في اعتبار المجاز، حتى كاد أن يجعل أكثر ألفاظ اللغة مجازاً، فيشبه بذلك ابن جنبي في توسعه وإفراطه في هذا الباب، كما تقدمت الإشارة إليه.

وكان الذي دعا هؤلاء إلى تأويل تلكم النصوص: أن ظاهرها عندهم - وهو إثبات الصفات لله تعالى على الحقيقة - يناقض أصولهم العقلية التي تقتضي - بزعمهم! - امتناع قيام الصفات برب العالمين؛ وهي أصول فاسدة، مناقضة للعقل، كما هي مناقضة للنقل، وادعوا أيضاً أن إثبات

(١) الإشارة إلى الإيجاز (١٠٤)، وينظر: موقف المتكلمين (١/٤٣٦).

الصفات يوهم تشبيه الله بخلقه<sup>(١)</sup>؛ وهذا ليس بلازم؛ فإن للخالق صفات تخصه، وللمخلوق صفات تخصه، ولا تشبه صفاته سبحانه صفاتهم، كما لا تشبه ذاته ذواتهم؛ قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى].

### جهود علماء السنة لصعد التحريف المجازي

لقد تنبه أئمة السنة، وعلماء الإسلام منذ وقت مبكر، إلى استغلال الفرق المنحرفة للمجاز، وتوظيفهم له في خدمة مذاهبهم، وأنكروا عليهم، ونقضوا استدلالهم به؛ فهذا أبو محمد بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) يعقد باباً في كتابه: "تأويل مشكل القرآن" سماه: "باب القول في المجاز"؛ يقول فيه: "وأما المجاز: فمن جهته غلط كثير من الناس في التأويل، وتشعبت بهم الطرق، واختلفت النحل"<sup>(٢)</sup>.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠ هـ): في خطابه للجهمية: "ونحن قد عرفنا - بحمد الله تعالى - من لغات العرب هذه المجازات التي اتخذتموها دُّلسة وأغلوطة على الجهال، تنفون بها عن الله حقائق الصفات، بعلل المجازات"<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح مقاصد الطالبين (٢/١١٠).

(٢) تأويل مشكل القرآن (١٠٣).

(٣) نقض الدارمي (١٩٧).



وقال الطرطوشي (ت ٥٢٠هـ): "من هذا الأصل العظيم - أعني: المجاز في القرآن - ضل أكثر أهل الأهواء والضلالات، في تأويل أكثر الآيات"<sup>(١)</sup>.

وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "توسع قوم في المجاز، فضلوا، قال الطرطوشي - ثم نقل كلامه السابق، ثم قال -: وقد قال بعض علمائنا: إن القدرية قد ركبوا هذا؛ فحملوا آيات كثيرة من القرآن - هي حقائق - على المجازات"<sup>(٢)</sup>. وذكر الحافظ ابن رجب رحمه الله (ت ٧٩٥هـ) أن غالب من يتكلم في المجاز هم المعتزلة ونحوهم من أهل البدع، وأنهم: "تطرقوا بذلك إلى تحريف الكلم عن مواضعه"<sup>(٣)</sup>؛ قلت: وهذا القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥ هـ) يصرح بأن ما خالف ظاهره عقيدة المعتزلة من آيات التنزيل فيجب حمله على المجاز<sup>(٤)</sup>؛ لهذا كله صار طائفة من العلماء ينفرون من مصطلح المجاز، وينكرونه، كما يقول ابن رجب؛ لأنه أضحى: "ذريعة لمن يريد جحد حقائق الكتاب والسنة ومدلولاتها"<sup>(٥)</sup>.

(١) البحر المحيط للزركشي (٣/ ٥١).

(٢) السابق (٣/ ٥٢، ٥١).

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة (١/ ١٧٤).

(٤) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٦/ ٣٩٥).

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة (١/ ١٧٥).



ولما رأى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت ٧٢٨هـ) - وكان من أكبر المناضلين عن العقيدة السلفية في تاريخ الإسلام - لما رأى حفاوة الفرق المبتدعة بالمجاز، وتذرعهم به، في باب الأسماء والصفات، وفي باب الإيمان حيث ادعوا أن دخول الأعمال في الإيمان من قبيل المجاز<sup>(١)</sup>، وفي باب القدر حيث زعموا أن أفعال العباد خارجة عن قدرة الله ومشيتته وخلقته، وحملوا النصوص الدالة على عموم القدرة والمشية والخلق على المجاز سعى رحمه الله إلى إبطاله، وهدمه من أصله، بما آتاه الله من سعة الاطلاع، وظهور الحجة، وقوة العارضة، وأنكر وجود المجاز في اللغة والقرآن والحديث، وذكر أن المجاز مصطلح مبتدع، وأن الصحابة لم يتكلموا به، ولا التابعون لهم بإحسان، ولا أئمة العلم؛ كمالك، والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، والخليل، وسيبويه، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم، ثم جزم بأن المجاز: "اصطلاح حادث، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين"<sup>(٢)</sup>.

وتابعه على هذا الإنكار والرفض تلميذه ابن القيم رحمه الله (ت ٧٥١هـ) وسمى المجاز طاغوتا، ثم عقد بابا لكسره في كتابه: "الصواعق

(١) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١١٧٤).

(٢) ينظر: الإيمان (٨٤).



المرسلة"، وقطع بأن الذي اخترع هذا المصطلح هم الجهمية؛ لغرض تعطيل حقائق الأسماء والصفات<sup>(١)</sup>.

وجاء بعد الشيخين رجال سلكوا مسلكهما في النفي والإنكار، وصنفوا في ذلك مصنفات مستقلة.

وإنه لا ينقضي العجب من الفرق الكبير، والتباين العظيم بين مذهبين، مذهب: يشيد بالمجاز، ويعده كنزا من كنوز البلاغة<sup>(٢)</sup>، ودليل الفصاحة في العربية، وأحد مفاخر العرب في لغتها<sup>(٣)</sup>، ويراه شطر الحسن في القرآن<sup>(٤)</sup>، ومذهب: يقابله؛ ينكر المجاز مطلقا، وينزه اللغة والقرآن عنه، ويرى أن الذي وضعه هم الزنادقة؛ ليفسدوا على الأمة عقيدتها وفكرها<sup>(٥)</sup>.

ومع جلاله ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله، ومنزلتها في نفوسنا، فإننا لا نوافقها على نفي المجاز في اللغة والقرآن، وما هو إلا اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح، ومع إنكارهما للمجاز فإنه كثيرا ما يرد في كلامهما

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/٦٩٠)، وإنما رجعنا إلى المختصر، لأن هذا في الجزء المفقود من الكتاب، وفيما عدا ذلك رجعنا إلى الأصل.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز (٢٩٥).

(٣) ينظر: الحيوان (٥/٤٢٦)، العمدة لابن رشيق (١/٤٥٥).

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٢/٢٥٥).

(٥) ينظر: جنابة التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية (٨٤).



الإحالة عليه، ولم تكن جناية التأويل بسبب مصطلح الحقيقة والمجاز، وإنما مصدر ذلك الأصول الفاسدة، وادعاء المجاز فيما ليس بمجاز، ولم يقتصر أهل التأويل على مصطلح المجاز في تأويل ما يخالف مذاهبهم، بل أفادوا من الألفاظ المشتركة في اللغة، ومن اتساع دلالة التعبير أحياناً.

وليس من غرض الباحث الآن أن يبسط أدلة الجمهور في إثبات المجاز، ولا أن يعرض حجج النافين للمجاز، غير أنه يجدر أن أبين أن الذين أثبتوا المجاز، وحملوا نصوص الصفات وغيرها عليه، أرادوا - بزعمهم! - تنزيه الباري عمّا لا يليق به، من إثبات الصفات الذي هو عندهم يستلزم التشبيه، والذين أنكروا المجاز أرادوا سدّ الطريق على أهل التعطيل والتحريف، حيث اتخذوا المجاز سلماً للوصول إلى أغراضهم، ولقد احتدم الخلاف بين الفريقين (مثبتة المجاز، ونفاته)، واتسع مداه؛ ولذلك وجدناه مذكوراً في كتب العقائد، وكتب أصول الفقه، واللغة، والبلاغة، وفي كتب التفسير، وشروح الحديث، وغيرها، وقد اعتقد كثير من أهل السنة أن إسقاط المجاز هو الحل الأوحى، والدواء المجهز على هذا الداء، كما توهم مخالفوهم أن إثبات المجاز هو أسّ البناء في اعتقاداتهم، وأنهم إذا أثبتوه، فقد انتصروا على خصومهم، وصحّت عقائدهم؛ ولذا صنف جماعة منهم مصنفات في إثبات المجاز، والرد على منكريه.



والذي يظهر للباحث: أن إنكار المجاز ليس هو الجواب الكافي، ولا الدواء الناجع في الرد على المبتدعة، كما أن إثبات المجاز ليس هو المصحح لعقائد المخالفين، ولا المسوغ لقبول مذاهبهم الفاسدة المخالفة لإجماع السلف، فلا أثر في إثبات المجاز ولا نفيه في تأييد مذهب أي الطائفتين. وقبل أن أفصل القول في هذا، أحب أن أذكر بما كان عليه سلف الأمة - من الصحابة والتابعين لهم بإحسان - في عقيدتهم في باب الأسماء والصفات، الذي هو المعترك بين أهل السنة ومخالفهم من الجهمية ومن وافقهم، وكذلك أبين ما كان عليه معتقد السلف الصالح في مسألة الإيمان، التي هي موضع الخلاف بين أهل السنة ومناوئهم من المرجئة، ومن انتحل نحلهم.



## مجل عقيدة السلف

أما عقيدتهم في مسألة الأسماء والصفات: فإنَّك إذا عدت إلى ما سطره الأئمة الأقدمون في كتب العقائد وأصول الدين، وجدتهم يحكون الإجماع على أن مذهب السلف هو الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه، ووصفه به رسوله ﷺ في سنته، وأنهم أجروا نصوص الصفات على معانيها الظاهرة، ولم يتعرضوا لها بتأويل ولا تفويض، والقاعدة العامة عند السلف أن نصوص الصفات تجري على ظاهرها اللائق بالله تعالى بلا كيف، كما سلف ذكره، وهذا هو الحق الذي لا محيص عنه؛ وهو مذهب الصحابة { - أجمعين - ولم ينقل عن أحد منهم أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديثها بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، أو فوّض علم معاني ذلك إلى الله تعالى، بل جاء عنهم - من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أنه من صفات الله تعالى - ما يخالف كلام المتأولين والمفوضين، مما لا يحصيه إلا الله عز وجل<sup>(١)</sup>، ولم ينقل عن صحابي أنه سأل مستشكلاً عن شيء من أخبار الأسماء والصفات الإلهية، على كثرة ما كانوا يسألون النبي ﷺ عن الصلاة والصيام والحج، وغير ذلك مما لله فيه أمر ونهي، وكما سألوه عن أحوال القيامة

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/٣٩٤).

والجنة والنار<sup>(١)</sup>، فلما لم ينقل عنهم شيء من ذلك، علم أنهم كانوا يفهمون معاني تلك النصوص، ويسلمون بظاهاها؛ على وفق معانيها الحقيقية التي تدل عليها في اللسان العربي، على ما يليق بجلال الله سبحانه وعظمته، فلم يرد عنهم أنهم فوضوا معانيها، ولا أنهم تأولوها، ولا جعلوها من قبيل المجاز والاستعارة، ولو كان تأويلها سائغا لكانوا إليه أسبق { كما يقول أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨ هـ) رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

ولقد سلك هذا المسلك في الاعتقاد أهل القرون المفضلة ومن بعدهم؛ ممن عرفوا بأهل السنة، أو أهل السنة والجماعة، أو أهل الحديث والأثر. قال قوام السنة أبو القاسم التيمي رحمه الله (ت ٥٣٥ هـ): "الكلام في صفات الله عز وجل ما جاء منها في كتاب الله، أو روي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله ﷺ: فمذهب السلف - رحمة الله عليهم - أجمعين: إثباتها، وإجراؤها على ظاهاها، ونفي الكيفية عنها"<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله (ت ١٤٢١ هـ): "وهذا هو المذهب الصحيح، والطريق القويم الحكيم؛ وذلك لوجهين:

(١) ينظر: الخطط المقرينية (٢/٣٥٦).

(٢) ينظر: إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/٧١).

(٣) الحججة في بيان المحجة (١/١٧٤).

الأول: أنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة؛ من وجوب الأخذ بما جاء فيها من أسماء الله وصفاته؛ كما يعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

الثاني: أن يقال: إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف، أو فيما قاله غيرهم؛ والثاني باطل؛ لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحاً أو ظاهراً، ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحاً ولا ظاهراً بالحق الذي يجب اعتقاده؛ وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق، وإما عالمين به لكن كتموه؛ وكلاهما باطل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم<sup>(١)</sup>.

### ادعاء المجاز في مسائل الإيمان:

وأما مسألة الإيمان: فقد جعل المرجئة الإيمان هو التصديق فحسب، وأخرجوا الأعمال من مسمى الإيمان، وما يطلق عليه في نصوص الكتاب والسنة من الأعمال أنه إيمان، فهو عندهم إطلاق مجازي؛ لأن الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه، ولأنها دليل عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأن حقيقة الإيمان عندهم هي التصديق، فإطلاق اسم الإيمان على الأعمال من إطلاق اسم السبب على

(١) القواعد المثلث (٣٨).

(٢) ينظر: الإرشاد للجويني (٣٣٣)، تبصرة الأدلة للنسفي (٢/ ٨٠٤).



المسبب، والقول بالمجاز في ذلك، كان عمدة المرجئة، والجهمية، والكرامية؛ بل كل من لم يدخل الأعمال في اسم الإيمان؛ ومن أجل ذلك ادعوا أن قوله ﷺ: ((الإيمان: بضع وستون - أو بضع وسبعون - شعبة؛ أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان))<sup>(١)</sup> مجاز، وأن قوله ﷺ: ((الإيمان: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره))<sup>(٢)</sup>: حقيقة<sup>(٣)</sup>.

وقد نجم عن هذا أغلاط؛ من مثل قولهم: لا يجوز الاستثناء في الإيمان، وقولهم: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ فلا يقبل التبعض والتجزئة؛ بل هو شيء واحد: إما أن يحصل كله، أو يذهب كله فلا يحصل منه شيء<sup>(٤)</sup>.

وقد بسط شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله القول في بيان خطأ المرجئة في هذا الباب (باب الإيمان)، وخطر قولهم، وبين أصل ضلالهم فيه، ورد ترسهم بدعوى المجاز في تأويل نصوصه الصحيحة الصريحة الدالة على دخول الأعمال في الإيمان على الحقيقة؛ وكان مما قال: "ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ،

(١) رواه مسلم (٥٨) عن أبي هريرة ؓ.

(٢) رواه مسلم (١١٢٨) عن عمر ؓ.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٧ / ٨٧).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٢ / ٤٧٥).



وكيف يفهم كلامه؛ فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله ﷺ بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب؛ فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك، ويجعلون هذه الدلالة حقيقة، وهذه مجازاً؛ كما أخطأ المرجئة في اسم (الإيمان)؛ جعلوا لفظ (الإيمان) حقيقة في مجرد التصديق، وتناوله للأعمال مجازاً:

فيقال: إن لم يصح التقسيم إلى حقيقة ومجاز، فلا حاجة إلى هذا، وإن صح، فهذا لا ينفعكم؛ بل هو عليكم لا لكم؛ لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة، والمجاز إنما يدل بقرينة؛ وقد تبين أن لفظ (الإيمان) حيث أطلق - في الكتاب والسنة - دخلت فيه الأعمال؛ وإنما يدعى خروجها منه عند التقييد؛ وهذا يدل على أن الحقيقة قوله: ((الإيمان بضع وسبعون شعبة...))<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: "وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة؛ وهذه طريقة أهل البدع؛ ولهذا كان الإمام أحمد يقول: (أكثر ما يخطئ الناس، من جهة التأويل والقياس)، ولهذا تجد

(١) مجموع الفتاوى (٧/١١٧، ١١٦).

المعتزلة، والمرجئة، والرافضة، وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ، والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ فلا يعتمدون: لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم؛ وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة، والحديث وآثار السلف؛ وإنما يعتمدون على كتب الأدب، وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم؛ وهذه طريقة الملاحدة أيضا؛ إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة، وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار، فلا يلتفتون إليها؛ هؤلاء [يعني الفلاسفة]: يعرضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك [يعني المتكلمين]: يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا، وجعله طريقة أهل البدع؛ وإذا تدبرت حججهم وجدت دعاوى لا يقوم عليها دليل.

والقاضي أبو بكر الباقلاني نصر قول جهم في "مسألة الإيمان"؛ متابعة لأبي الحسن الأشعري، وكذلك أكثر أصحابه، فأما أبو العباس القلانسي، وأبو علي الثقفى، وأبو عبد الله بن مجاهد - شيخ القاضي أبي بكر، وصاحب أبي الحسن -: فإنهم نصرُوا مذهب السلف، وابن كُلاب نفسه، والحسين بن





الفضل البجلي، ونحوهما: كانوا يقولون: "هو التصديق والقول جميعاً"؛ موافقة لمن قاله من فقهاء الكوفيين؛ كحماد بن أبي سليمان، ومن اتبعه؛ مثل أبي حنيفة، وغيره"<sup>(١)</sup>.

### وقفنا إنصاف في المجاز:

إذا تبين ما تقدم فإنني أقف الآن وقفين منصفتين إن شاء الله تعالى؛ إحداهما مع منكري المجاز، والأخرى مع مثبتي المجاز، ممن استغلوه لإثبات عقائدهم المخالفة لما كان عليه السلف الصالح:

الوقف الأولى: مع منكري المجاز؛ فأقول: إن المجاز أسلوب عربي واقع في كلام العرب، والعلماء لم يضعوه من عند أنفسهم، وإنما اكتشفوه في كلام العرب اكتشافاً، واستنبطوه استنباطاً، فكما انتبهوا إلى أن كلام العرب ينقسم إلى اسم وفعل وحرف، وإلى خبر وإنشاء، فكذلك وجدوا أنه ينقسم إلى حقيقة ومجاز، والذين أثبتوا هذا التقسيم من العلماء لا يحصون لكثرتهم؛ من أئمة العلوم المختلفة من المفسرين والفقهاء والأصوليين، فضلاً عن علماء اللغة، بل نقل يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) إجماع العلماء على وقوع المجاز في لغة العرب"<sup>(٢)</sup>، وقد جاء ذكر المجاز في كتابات المصنفين من

(١) مجموع الفتاوى (٧/١١٩، ١١٨).

(٢) ينظر: الطراز (١/٨٣).



اللغويين الأوائل في القرن الثاني الهجري، أي: منذ بدء التصنيف، فهو قديم قدم التأليف اللغوي، لكن لا باسمه الصريح، فذكره سيبويه (ت ١٨٠ هـ) باسم سعة الكلام، والاتساع<sup>(١)</sup>، وكذا سماه الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)<sup>(٢)</sup>، والفراء (ت ٢٠٧ هـ)<sup>(٣)</sup>، والأخفش (ت ٢١٥ هـ)<sup>(٤)</sup>، وما المجاز إلا توسع في الحقيقة، وقد نص البلاغيون على أن اللغة اتسعت "بتوسعات أهل الخطابة والشعر"<sup>(٥)</sup>، وعلى ذلك فإن "التوسع اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلها"<sup>(٦)</sup>.

ولا يضر القدماء أنهم لم يسموه بالمجاز؛ لأن هذا اصطلاح، والمصطلحات إنما تولد متأخرة، وتأخر ظهور المصطلح لا تأثير له في نفي الحقائق من العلوم والفنون وغيرها، ولو كان وجود هذه المصطلحات شرطاً في التسليم بوجود المسميات، للزم القدح في أكثر العلوم والفنون الإسلامية؛ فظهر بذلك أن الاعتبار للمعاني، لا للصور والمباني<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب (١/٥٣، ١٦٠، ١٧٦، ٢١١) إلخ.

(٢) ينظر: الرسالة (٥١، ٥٢).

(٣) ينظر: معاني القرآن (٢/٣٦٣).

(٤) ينظر: معاني القرآن (١/٨٣، ٨٢).

(٥) المثل السائر (١/٨٧).

(٦) الطراز (١/١٩٧).

(٧) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي (٦٤)، المجاز في اللغة والقرآن (١/٤٦٠).

والذي يظهر أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز ليس خاصا بالعربية؛ كما يرى بعض المصنفين؛ كابن رشيق القيرواني وغيره<sup>(١)</sup>، بل هو أمر فطري تقتضيه طبيعة اللغات، وتنوع في التعبير يحتاج إليه أصحاب البيان<sup>(٢)</sup>، لأن أية لغة لا يمكن أن تبقى محصورة في ألفاظها الوضعية، فلا بد من انتقالها للدلالة على معان جديدة تتطلبها الحياة وتطورها.

فكل لغة فيها حقيقة، وفيها مجاز، ولكن مجازات العربية أكثر من غيرها؛ فإن "العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب"<sup>(٣)</sup>، "والاتساع أكثر في كلام العرب من أن يحاط به"<sup>(٤)</sup>.

وشيخ الإسلام ابن تيمية نفسه - وهو من أشد المنكرين لوقوع المجاز في اللغة والقرآن - يتحدث في مواضع من كتبه عن صرف الكلام عن وجهه الظاهري، ويقول بالتأويل، ويضع للتأويلات المجازية شروطا ينبغي مراعاتها، وكأنه لا ينكر بذلك أن هناك حالات لا بد فيها من اللجوء إلى المجاز، وتأويل الكلام به، والمعروف عند العلماء: أن التأويل والمجاز

(١) ينظر: العمدة في صناعة الشعر ونقده (١/٤٢٩).

(٢) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي (٢٤٥)، الغيث المنسجم (١/٧٩)، المجاز في البلاغة العربية (١٤)، مجلة مجمع اللغة بمصر (٧/١٤٥).

(٣) الصاحبى (١٧).

(٤) الأصول في النحو (٢/٢٥٥).



يلتقيان في معنى واحد، وهو العدول عن اعتبار ظواهر الألفاظ  
والعبارات؛ قال الغزالي: "التأويل: عبارة عن احتمال، يعضده دليل، يصير  
به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر، ويشبه أن يكون كل  
تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز"<sup>(١)</sup>.

وهالك عبارة ابن تيمية، يقول رحمه الله: "إذا وصف الله نفسه بصفة، أو  
وصفه بها رسوله ﷺ، أو وصفه بها المؤمنون - الذين اتفق المسلمون على  
هدايتهم ودرائتهم - فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله سبحانه  
وحقيقتها المفهومة منها، إلى باطن يخالف الظاهر، ومجاز ينافي الحقيقة لا بد  
فيه من أربعة أشياء"<sup>(٢)</sup>، ومضى يعدد هذه الشروط التي تبيح صرف الكلام  
عن ظاهره - وسأوردها عمّا قليل لأهميتها - مما يدل على أن وجود المجاز  
أمر لا بد منه في بعض الحالات؛ لهذا كله فإن إنكار وجود المجاز مما لا  
يكون عقلاً، ولا سبيل إلى إبطال المجاز إلا بإبطال كلام العرب، وعند ابن  
برهان البغدادي (ت ٥١٨ هـ) أن منكر المجاز جاحد للضرورة<sup>(٣)</sup>، ولهذا تجد  
منكريه يسمونه أسلوباً من أساليب العرب<sup>(٤)</sup>، فصار الخلاف معهم لفظياً<sup>(٥)</sup>.

(١) المستصفي (١/٣٧٨)، وينظر: البلاغة العربية (١٢٨) للدكتور وليد قصاب.

(٢) الرسالة المدنية (ضمن مجموع الفتاوى) (٦/٣٦٠)، وينظر: بيان تليس الجهمية (١/٢٦٢).

(٣) ينظر: الوصول إلى الأصول (١/١٠٠).

(٤) ينظر: منع جواز المجاز (٣٦، ٣٥).

ثم إننا لو قدرنا نفي وجود المجاز، فإن ذلك لا يقضي على المشكلة مع  
 المبتدعة المخالفين أهل السنة والجماعة؛ وذلك لأمر:

الأول: أن الذين يؤولون صفات الخالق جل جلاله لا يقفون عند  
 أسلوب المجاز وحده، بل يسلكون كل طريق لجحد حقائق الصفات،  
 فيقولون تارة: إن الأدلة من القرآن والسنة أدلة لفظية لا تفيد علماً، ولا  
 يحصل منها يقين، وغايتها أن تفيد الظن، والظن لا يحتج به في العقائد<sup>(١)</sup>،  
 ويقولون تارة أخرى: هذه ظواهر نقلية تعارضها القواطع العقلية، وإذا  
 تعارضاً قدم القاطع العقلي<sup>(٢)</sup>، ويقولون عند الأحاديث النبوية الصحيحة:  
 أخبار آحاد لا تفيد العلم؛ فلا تثبت بها العقائد، إلى غير ذلك، وقد يفسرون  
 اللفظ بغير ما يدل عليه من معنى في أصله اللغوي، حتى قال بعضهم في  
 قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر]: "الرب هو المربي، ولعل

(١) ينظر: روضة الناظر (٢/٤٦).

(٢) ينظر: المحصول في أصول الفقه للرازي (ق ١ ج ١/٥٤٧-٥٤٨). وينظر الجواب عن هذه الفرية  
 في الصواعق المرسلّة (٢/٦٣٣-٧٩٤).

(٣) ينظر: المحصول في الأصول للرازي (ق ٢ ج ١/٣٧٧)، وينظر جواب شيخ الإسلام ابن تيمية  
 عن هذه الفرية في: درء تعارض العقل والنقل (١/٤)، وينظر أيضاً: الصواعق المرسلّة  
 (٣/٧٩٦-١٢٠٦، ٤/١٢٠٧-١٥٣٤).

ملكا - هو أعظم الملائكة هو مربي النبي ﷺ - جاء؛ فكان هو المراد من قوله:  
(وجاء ربك) <sup>(١)</sup>، وهذا من أقبح تأويلات الجهمية!

الثاني: أن المؤولة المعطلة يتأتى لهم - إذا أنكر عليهم نفاة المجاز - أن يلغوا المجاز ويقولوا: إن دلالة اللفظ على معنیه أو معانيه من قبيل الحقيقة؛ فيكون من قبيل المشترك اللفظي، ولهم أن يدعوا ذلك في مجيء اليد بمعنى النعمة أو القدرة، ثم يقولون: هذه حقيقة وضعية كاستعمالها في الجارحة، إلى غير ذلك من الصفات التي ادعوا فيها المجازات؛ وحينئذ: يصبح النزاع لفظياً، والحق: أن الخلاف معهم ليس لمجرد قولهم بالمجاز، بل لتأويلهم النصوص، وحملها على خلاف ظاهرها بتعجرف، ودون قرينة صحيحة، أو دلالة موجبة، وبأي اسم سموا ذلك، فمذهبهم باطل من أصله.

الثالث: أنه ليس كل مبتدعة الصفات يستعملون المجاز في تحريفهم، بل هناك المفوضة الذين يفوضون معاني النصوص إلى الله، فلا يؤمنون بظاهر ما يدل عليه اللفظ، زاعمين أن الله لم يرد تلك الظواهر؛ ولم يكلفنا البحث عن معان تخالف هذه الظواهر، قالوا: فوجب علينا الإمساك، وإجراء النصوص على ظاهرها، من غير فهم لمعناها، وهؤلاء شر من

(١) التفسير الكبير للرازي (٣١/١٧٥).



المؤولة؛ لأن قولهم هذا يستلزم أن الرسول ﷺ لا يعلم معاني القرآن، وأنه لم يبلغ البلاغ الميين.

والحاصل: أن إنكار المجاز لا يعالج أزمة الابتداع في الدين، ولا العقائد، ولا يدحض حجة أهل التبديل والتحريف، "وإذا اتخذ المجاز وسيلة للإلحاد فليس الذنب ذنب المجاز، وإنما ذنب هؤلاء الملحدين"<sup>(١)</sup>، وما المجاز إلا طريق من طرق التوسع اللغوي، وباب من أبواب الافتنان في التعبير، وليس هو في نفسه عقيدة منحرفة؛ فيصار إلى إنكارها، وقد قال به أئمة كبار من أهل السنة؛ كالبخاري صاحب الصحيح<sup>(٢)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٣)</sup>، وابن جرير<sup>(٤)</sup>، وغيرهم، وتذرع أهل البدع بالمجاز يفسده عليهم وجوه أخرى من الاستدلال، ليست هي إبطال القول بالمجاز فحسب؛ وهذا ما يعالج في:

الوقف الثانية: مع مثبتة المجاز ممن اتخذوه سبيلا لتحريف النصوص، والفرار من حملها على الحقائق الشرعية واللغوية التي يصرح بها القرآن والسنة، وتوصلوا بالمجاز إلى التعطيل والبدعة، فأقول: إن التسليم بوجود

(١) الحقيقة والمجاز في القرآن (٣٥).

(٢) ينظر: خلق أفعال العباد (١٦٨).

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن (١٠٣).

(٤) ينظر: جامع البيان (٢٢/١٦٠، ٢٣/٣٠٠).



المجاز في اللغة لا يبيح التلاعب بالعربية، ولا العدوان على تراثها الشريف، ولا يسوغ تفرغ الأدلة الشرعية من دلالاتها ومضامينها بدعوى المجاز، والمتأمل في لغة العرب، وفي تراكيب الجملة العربية، يجد أنها ذات قواعد دقيقة وصارمة؛ فيتعذر على كل مدع للمجاز في أي كلام أن يمضي دعواه إلا بالدليل البين الناقل عن الأصل، الذي هو الظاهر والحقيقة، ولو ساغ حمل النصوص على المجازات لمجرد الاستحسان والتشهي، ومن دون التفات إلى الشروط المعتبرة لتعذرت الاستفادة من أكثر ألفاظ اللغة<sup>(١)</sup>، بل لم يوثق بأخبار الشريعة، ولا بكلام الناس بعضهم بعضا.

قال أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ): "إن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع، ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل، اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، وسقط به منفعة كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ؛ فإن ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضبط له، بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تنزيله على وجوه شتى؛ وهذا أيضا من البدع الشائعة العظيمة الضرر، وإنما قصد أصحابها الإغراب؛ لأن النفوس مائلة إلى الغريب، ومستلذة له؛ وبهذا الطريق توصل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها، وتنزيلها على رأيهم"<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: المستصفي (١/ ٣٦٠).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٦٢).



إن تأويل أي نص بنقله من الحقيقة إلى المجاز لا يمكن أن يسلم به إلا بالاستناد إلى الدليل المعتبر، أو القرينة الصحيحة؛ وهذا أصل متفق عليه عند جميع العلماء، فنحن نطالب كل من ادعى المجاز بالدليل على لزوم صرف الكلام عن ظاهره وحقيقته إلى خلاف ذلك؛ حتى الذين تأولوا الصفات على المجاز يقرون بهذا الأصل، لكنهم يدعون من الدليل ما لا يسلم لهم، ولا يصحح دعواهم.

ويناسب هنا إيراد ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من شروط لصرف الكلام عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه، حيث ذكر أن ذلك لا يكون إلا بعد تحقق أمور، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- ١- أن ذلك اللفظ مستعمل في اللغة العربية بالمعنى المجازي.
- ٢- أن يقوم دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه، ومن ذلك أن يوجد مانع يمنع من إجراء اللفظ على حقيقته، كأن يكون المحل الذي أضيفت إليه الحقيقة، أو المعنى الذي أضيفت إليه الحقيقة لا يصلح لها، فينتقل عنها إلى مجازها.
- ٣- أنه لا بد من أن يسلم ذلك الدليل الصارف عن معارض، فإن عارض الدليل الصارف معارض قرآني أو إيماني يدل على إرادة الحقيقة امتنع



تركها، فإن كان المعارض نصًّا قاطعاً لم يلتفت إلى نقيضه، وإن كان  
المعارض للدليل الصارف ظاهراً لا نصًّا وجب الترجيح.  
ثم أضاف رحمه الله: أن هذا كله لما علم أن الرسول ﷺ إذا تكلم بكلام  
وأراد به خلاف ظاهره، وضد حقيقته، فلا بد أن يبين للأمة أنه لم يرد  
حقيقته، وأنه أراد مجازه، سواء عينه أو لم يعينه، لاسيما في الخطاب العلمي  
الذي أريد منهم فيه الاعتقاد والعلم<sup>(١)</sup>.

### إبطال دعوى المجاز في نصوص العقائد:

لقد ادعى جمهور المؤولين لصفات الله تعالى أنها جاءت على المجاز لا على  
الحقيقة، كما أسلفنا من كلامهم، وذكرنا أن مذهب السلف خلاف ذلك، وبيننا  
أن آيات الصفات وأحاديثها لا يمكن تأويلها، ولا حملها على المجاز من جهة  
اللغة نفسها؛ فاللغة وتراكيب الكلام تأبى ذلك، ومن جهات أخرى أيضاً،  
وهذا القول أولى في القبول من الاحتجاج بنفي المجاز، وأبعد في التأثير، وأوقع  
في نفس المخالف؛ فإن إنكار المجاز غير مسلم عند الأكثر، كما أنه يحرف البحث  
عن مساره، ويجعل الخلاف في أسلوب المجاز فقط، إثباتاً أو نفيًا، حتى ربما ظن  
ظان أن المجاز هو سبب الخلاف كله.

(١) ينظر: الرسالة المدنية (ضمن مجموع الفتاوى) (٣٦٠/٦)، بيان تلبيس الجهمية (١/٢٦٢)،  
ونقلها عنه ابن القيم رحمه الله، كما في مختصر الصواعق (٣/٩٤٦).

قلت: إن الذين يؤولون نصوص الشريعة العلمية والعملية لينصروا مذاهبهم الباطلة، وأقوالهم الفاسدة، لا مستند لهم في المجاز إطلاقاً، ولا مستمسك لهم به فيما ذهبوا إليه؛ ولنذكر على ذلك أكبر قضية استغلوا فيها المجاز، وهي صفات الله تعالى، فإن الذي تأولوها متذرعين بالمجاز لا مستند لهم فيه البتة؛ وذلك لأمر:

أولها: أن الأصل في الكلام أن يجري على الحقيقة، ما لم تقم قرينة توجب صرفه عن حقيقته وظاهره إلى مجازه؛ فإن الناس متعبدون باعتقاد الظاهر في كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، ما لم يمنع من ذلك مانع؛ وهذا بالإجماع؛ فقد أجمع العلماء: "على أنه لا يجوز صرف الكلام إلى المجاز، إلا بعد تعذر حمله على الحقيقة"<sup>(١)</sup>؛ فكل كلام يدعى أنه مجاز لا بد فيه من قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي؛ سواء جعلت ركناً داخلياً في مفهوم المجاز؛ كما هو رأي البلاغيين، أم جعلت شرطاً لصحته؛ كما هو قول الأصوليين<sup>(٢)</sup>، والفرق بين القولين نسبي.

(١) التفسير الكبير للرازي (٣٠/٩٤)، وينظر: المحلى لابن حزم (١/٣٢)، فتاوى السبكي (٢/٥٩٥)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/٦، ١٤٧/٣٦٠)، ترجيح أساليب القرآن (١٥١).

(٢) ينظر: التلويح إلى كشف حقائق التنقيح (١/١٧٢)، حاشية الإنبائي على الرسالة البيانية (١٢٧).

ومع الاتفاق على اشتراط القرينة المانعة من حمل الكلام على المجاز، فالشأن في هذه القرينة، التي هي دليل من يصرف الكلام عن حقيقته إلى مجازه، ومتى صح هذا الدليل، وثبتت تلك القرينة، صح ما بني عليها، ووجب مقتضاها، والذين حرفوا النصوص بصرفها عن ظاهرها إنما أتوا من اعتمادهم على حجج فاسدة، وقرائن باطلة، ظنوها أدلة تمنع من حمل النصوص على الظاهر.

هذا؛ وقد فتح باب المجاز والتأويل والعدول بالألفاظ عن ظواهرها، دون اعتبار للقرائن، وانفتح بذلك باب شر عظيم، وقالت فرق البدعة لأجله ما شاء الله لها أن تقول، وضل كثير من الخلق عن الحق؛ من جراء تلك التأويلات الفاسدة، وهاتيك المجازات الباطلة، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

يقول ابن الوزير (ت ٨٤٠ هـ): "ولو جاز العدول إلى المجاز بمجرد الاستحسان مع جواز الحقيقة، لصح مذهب الباطنية وأمثالهم، ولم يوثق لله سبحانه بخبر البتة"<sup>(١)</sup>، وقال ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): "ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبادات"<sup>(٢)</sup>.

(١) ترجيح أساليب القرآن (١٥١)، وينظر في هذا الكتاب كيف أوقع الزمخشري إفراطه في المجاز دون حجة، وينظر أيضا: الانتصاف (٤/١٠) بهامش الكشف.

(٢) التمهيد (٧/١٢٨).

لقد حفل كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم ﷺ بكثير من الأخبار التي تخبر عن الله جل وعلا، عن ذاته وصفاته وأفعاله، وأن له سبحانه ذاتا ووجها وعينين ويدين وقدمين، وأنه استوى على العرش، وأنه ينزل كل ليلة، وأنه يجيء يوم القيامة للفصل بين عباده، وأنه يفعل ما يشاء؛ كما هو ثابت في الأدلة من الكتاب والسنة. فله سبحانه نعوت الكمال، التي دلت عليها الأخبار الكريمة، وهي أخبار ظاهرة الدلالة، ليس فيها قرائن تصرفها عن ظواهرها؛ وقد دلت على صفات ثابتة للرب سبحانه على ما يليق به، وادعاء المعطلة أن إثبات الصفات تمثيل وتجسيم، وأن القرينة المانعة امتناع التمثيل والتجسيم ادعاءً متهافت، وإفك عظيم! فأبي تنزيه يكون في سلب الباري صفاته التي أثبتنا لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ، وهو أعلم الخلق بربه تعالى؟!

الثاني: أن إجماع أهل السنة منعقد على أن صفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسنة يجب إجراؤها على الحقيقة، ولا يجوز تأويلها، وقد حكى هذا الإجماع غير واحد، كما سبقت الإشارة إليه.

قال ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكييفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة



محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبهه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهم أئمة الجماعة، والحمد لله<sup>(١)</sup>.

وقال قوام السنة أبو القاسم التيمي رحمه الله (ت ٥٣٥هـ): "الكلام في صفات الله عز وجل ما جاء منها في كتاب الله، أو روي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله ﷺ؛ فمذهب السلف - رحمة الله عليهم -: إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها"<sup>(٢)</sup>.

وممن حكى الإجماع أيضاً: الخطابي (ت ٣٨٨)، وغيره<sup>(٣)</sup>، وكلامهم في وجوب حمل الصفات على الحقيقة ومنع حملها على المجاز كثير، وقد حكى الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) رحمه الله التصريح بذلك عن "خلق من العلماء الحنابلة والمحدثين"<sup>(٤)</sup>.

(١) التمهيد (٦/١٤٥)، وللذهبي رحمه الله في كتابه العلو (١٣٢٦) تعليق بديع على كلام ابن عبد البر، فليُنظر.

(٢) الحججة في بيان المحجة (١/١٧٤).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/٣٥٥).

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٢٤).

ومن ذلك: قول سفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ): "كل شيء وصف الله به نفسه، فقراءته تفسيره، أي: هو على ظاهره، لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل"<sup>(١)</sup>.

وقول أبي أحمد القصاب (من علماء المئة الرابعة) في كتابه "السنة"<sup>(٢)</sup>:  
 "كل صفة وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها نبيه ﷺ فهي صفة حقيقة، لا صفة مجاز"، ويعلق الحافظ الذهبي على ذلك بقوله: "قلت: نعم؛ لو كانت صفاته مجازاً، لتحتم تأويلها؛ ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السمع كذا، ومعنى الحياة كذا، ولفسرت بغير السابق إلى الأفهام، فلما كان مذهب السلف إمرارها بلا تأويل، علم أنها غير محمولة على المجاز، وأنها حق بين"<sup>(٣)</sup>، وقال الذهبي أيضاً معلقاً: "ولو كانت الصفات ترد إلى المجاز، لبطل أن تكون صفات لله"<sup>(٤)</sup>.

الثالث: أن مجيء أخبار الصفات في الكتاب والسنة متكاثرًا ومتطابقًا يوجب العلم والقطع بأن المراد منها حقائقها، وينفي إرادة المجاز<sup>(٥)</sup>، وكلما

(١) العلو للعلي العظيم (٢/١٣٦٣).

(٢) كما في تذكرة الحفاظ (٣/٩٣٩).

(٣) السابق، وينظر أيضاً: الحجة في بيان المحجة (١/٤٤٦).

(٤) العلو للعلي العظيم (٢/١٣٠٤)، وينظر: إبطال التأويلات (١/٧٤).

(٥) ينظر: الحجة في بيان المحجة (١/١٦٩).



كثرت الأدلة، أسهمت في إشباع المعنى، وأداء الوظيفة الكبرى في إنتاج الدلالة، وقد أقر بهذا الأصل تقي الدين السبكي (ت ٧٦٥ هـ) وجمال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، مع مناقضتها لهذا الأصل في أخبار الصفات؛ فإنهما من كبار الأشاعرة.

قال السبكي: "اعلم: أن المقصود بتكثير الأدلة أن الآية الواحدة والآيتين قد يمكن تأويلها، ويتطرق إليها الاحتمال، فإذا كثرت قد تترقى إلى حد يقطع بإرادة ظاهرها، ونفي الاحتمال والتأويل عنها"<sup>(١)</sup>، وقال السيوطي معلقا على كلام السبكي: "لأن كل دليل منها على انفراده قد يمكن تأويله، وتطرق الاحتمال إليه، فلما كثرت هذه الكثرة، ترقّت إلى حد غلب على الظن إرادة ظاهرها، ونفي الاحتمال والتأويل عنها"<sup>(٢)</sup>.

الرابع: ومما يدرأ عن نصوص الصفات أن تكون على المجاز أنها لا تقبل دعوى المجاز من جهة اللغة نفسها، ومن جهة النظم وسياق الكلام، فنظمها الذي خرجت عليه يأبى أن يكون مجازيا، والعلماء في مصنفاتهم المختلفة؛ في التفسير، وفي شروح الحديث، وفي الدراسات اللغوية والأدبية، كثيرا ما ينصون على قرائن لفظية في السياق تقضي بكون الكلام حقيقيا،

(١) فتاوى السبكي (٢/٥٩٧).

(٢) الحاوي للفتاوي (٢/١٢٩).



وهي ضوابط مهمة، وهي من العلم الذي لم يجمع في صعيد واحد، أعني: من حيث أجناسها وأنواعها، وأولى الناس بذلك هم أهل البلاغة. والذي يعيننا الآن ما وجدناه من كلام العلماء في آيات الصفات وأحاديثها، وما عينوه من القرائن التي تمنع من حمل هذه النصوص على المجاز؛ وذلك ما ينصر مذهب أهل السنة والجماعة، وقد وقفت على شواهد كثيرة في هذا الباب، أكتفي منها بنماذج، مما يحتمله المقام؛ فمن ذلك:

١- تأكيد الفعل بالمصدر، كما في قوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء]، فقد أجمع اللغويون على أن الفعل إذا أكد بالمصدر، فإن ذلك يؤكد الحقيقة، وينفي احتمال المجاز<sup>(١)</sup>، فمجيء المصدر في هذه الآية له فائدتان؛ الأولى: تأكيد وقوع الفعل، والثانية: تأكيد نسبة الفعل إلى فاعله؛ فأفادت الآية إثبات صفة الكلام لله تعالى، وأنه سبحانه يتكلم حقيقة، بحروف وأصوات مسموعة؛ "فهو كلام كما يعقل الكلام، لا شك في ذلك"<sup>(٢)</sup>؛ فبطل بهذا التأكيد مذهب من أول هذه الصفة، وقد جاء هذا التأكيد أيضا في السنة، في قوله ﷺ في حديث الشفاعة حين ذكر موسى عليه

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/٥٠٧)، تهذيب اللغة (١٠/٢٦٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٤)، الجامع لأحكام القرآن (١/٢٥٠)، حاشية الإنبائي على الرسالة البيانية (٥٠٩).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/١٣٣).



السلام: ((وكلمه الله تكليماً))<sup>(١)</sup>. فطابقت السنة القرآن، وهذه قرينة أخرى<sup>(٢)</sup>.

٢- ومن القرائن المانعة من المجاز: التكرار المؤكد للحقيقة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٣)</sup> [النحل]، فأكد القول بتكراره بالمصدر المؤول (أن نقول)، وذلك مانع من إرادة المجاز<sup>(٤)</sup>.

إذا تبين ذلك علم أن أهل السنة والجماعة هم أولى الناس بدراسة بلاغة القرآن وإعجازه؛ لأنهم يقرون ويعتقدون أن المكتوب في المصحف هو نفسه كلام الله حقيقة، وليس مخلوقاً، كما تقوله المعتزلة<sup>(٥)</sup>، وليس حكاية عن كلام الله، كما تقوله الكلابية<sup>(٦)</sup>، وليس عبارة عنه، كما تقوله الأشاعرة، فإن هؤلاء يقولون في كلام الله: إنه المعنى القائم بنفسه سبحانه، وإن هذا لم ينزل، وإنما الذي نزل على محمد ﷺ هو العبارة عنه، وهو من لفظ جبريل عليه السلام، أو من لفظ محمد ﷺ، على قولين لهم، ويسمى القرآن عندهم

(١) رواه البخاري (٦٩٧٥) عن أنس رضي الله عنه، ومسلم (٣٢٩) عن حذيفة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٥٧/٣).

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن (١١١).

(٤) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٥٢٨).

(٥) ينظر: مختصر الصواعق المرسله (١٣٠٩/٤).

كلام الله مجازاً؛ من تسمية الدال باسم المدلول<sup>(١)</sup>، وقول الأشاعرة هذا يلتقي في النهاية مع قول المعتزلة، وهو أن كلام الله مخلوق؛ لأنه صدر من مخلوق<sup>(٢)</sup>، ولهذا صرح عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، - وهو من أئمة الأشاعرة - أنهم لا ينكرون قول المعتزلة، أي: في كون القرآن مخلوقاً<sup>(٣)</sup>، وعلى فلسفة الكلام النفسي هذه بنى عبد القاهر الجرجاني نظريته المشهورة (النظم)، وهي النظرية التي "أرضت عقيدته الأشعرية"<sup>(٤)</sup>.

٣- ومن القرائن المانعة من المجاز: مجيء الصفة متنوعة متصرفة في موارد الاستعمال؛ فهذا مما يوجب العلم الضروري القاطع بإرادة المعنى الحقيقي؛ فمن ذلك: ما جاء في صفة اليمين لله تعالى؛ فقد وردت فيها أخبار كثيرة، بصيغة الأفراد، والتثنية، والجمع، وجاءت مقترنة بما يدل على أنها يد حقيقية؛ من الإمساك والطي، والقبض والبسط، والحشيات والأصابع، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده؛ قال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾

(١) ينظر مذهبهم في: الإنصاف فيما يجب اعتقاده (٨٥، ٩٤، ٩٥)، إعجاز القرآن للباقلاني (٢٩٤)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة (١٠٨)، وينظر في الرد عليهم: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠، ٦/ ٢٩٥، ١٢/ ٤٩)، شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٩٧)، العقيدة السلفية في كلام رب البرية (٣٩٥).

(٢) ينظر: تفسير سورة يس لابن عثيمين (٢٠٨).

(٣) ينظر: المواقف (٢٩٤).

(٤) نظرية عبد القاهر في النظم (١٢٢).



[المائدة: ٦٤]، وقال سبحانه ﴿وَالسَّمَكَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]،  
وقال سبحانه: ﴿قَالَ يَا إِبْرَاهِيمُ مَا مَنَّكَ أَنْ تُسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْكَ﴾ [ص: ٧٥]، فانظر كيف  
أضاف الفعل إلى الفاعل، وعدى الفعل إلى "اليد" بالباء، فإن هذا نص في  
أنه فعل الفعل بيديه، وأنها يدان حقيقتان، ولا يجوز أن تؤولا بمعنى  
القدرة؛ لأن القدرة صفة واحدة، ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد؛ كما  
لا يجوز أن يراد بهما النعمة؛ لأن نعم الله تعالى لا تحصى؛ فبطلت بذلك  
دعوى المجاز في هذه الآيات، كما بطل القول بأنها من الاستعارة التخيلية،  
أو التورية، كما يقول البلاغيون، الذين سقنا كلامهم أنفاً<sup>(١)</sup>.

ومن مجيء الصفة متنوعة متصرفة ما ورد في صفة السمع لله، حيث جاءت  
بصيغة الماضي، والمضارع، وصيغة المبالغة، وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿قَدْ  
سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة]،  
فهذا نص صريح لا يحتمل التأويل بوجه من الوجوه، في إثبات السمع لله  
حقيقة، وأنه يسمع بنفسه<sup>(٢)</sup>.

٤- ومن ذلك: تنوع التعبير عن المعنى بألفاظ مختلفة؛ فهذا مما يرفع  
احتمال المجاز، كما في صفة المجيء لله تعالى، فمرة ورد التعبير بالمجيء، كما

(١) ينظر: رد الدارمي (٢٨)، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية المشبهة (٥٢)، مجموع الفتاوى

(٦/ ٣٦٥)، مختصر الصواعق المرسله (٣/ ٩٨٤).

(٢) ينظر: الصواعق المرسله (١/ ١١٣).

في قوله سبحانه ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر]، ومرة بالإتيان، كما في قوله عز وجل: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وكما في صفة البغض لله تعالى، فمرة وردت بهذا اللفظ، في قوله: [إن الله إذا أبغض عبدا دعا جبريل (...)] الحديث<sup>(١)</sup>، وجاءت مرة أخرى بلفظ المقت، قال تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف]<sup>(٢)</sup>.

٥- ومن ذلك: التقسيم فيمن أضيف إليه الفعل أو الصفة، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، فقد أضاف الإتيان إلى الملائكة، وإلى الرب سبحانه، وإلى بعض آيات الله، فيمتنع حمل الإتيان المضاف إلى الرب على إتيان الملائكة، أو بعض آيات الرب؛ لأن ذلك كله قد ذكر، فصارت الآية نصا في إثبات الإتيان لله عز وجل<sup>(٣)</sup>، حقيقة، لا مجازا ولا استعارة.

٦- ومن ذلك: الإشارة باليد؛ فإنها قرينة دالة على إرادة المعنى الحقيقي، كما جاء في حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية: ﴿لَنْ أَلْفِكَ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمْتَنَتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ إلى قوله: ﴿سَمِيمًا بَصِيرًا﴾ [النساء]، فوضع إبهامه على أذنه،

(١) رواه مسلم (٢٦٣٧) عن أبي هريرة ؓ.

(٢) ينظر: فتح ذي الجلال والإكرام (٥١١/١).

(٣) ينظر: الصواعق المرسله (١٨٩/١).



والتي تليها على عينه<sup>(١)</sup>، قال عبد الله بن يزيد المقرئ أحد رواة الحديث: "يعنى أن الله سمعا وبصرا". وقال أبو داود عقبه: "وهذا رد على الجهمية"<sup>(٢)</sup>، أي الذين لا يثبتون لله صفتي السمع والبصر.

٧- ومما يرفع احتمال المجاز إتباع الخبر بأحد الأساليب الموضحة له، كما في حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: كنا عند النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة - يعني البدر - فقال: ((إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته))<sup>(٣)</sup>، فدل الحديث على أن الله يرى في الآخرة، كما يرى القمر في الدنيا، فهو تشبيه للرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، لأن الله سبحانه ليس كمثله شيء، وأفاد التشبيه في الحديث تحقيق الرؤية، وتأكيدا، ونفي المجاز عنها<sup>(٤)</sup>، ففي ذلك: الرد على المعتزلة والجهمية الذين ينفون الرؤية، ويقولون: إن الله لا يرى، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ورد على الأشاعرة الذين يقولون: إنه يرى ولكن لا إلى جهة، وهذا كلام لا يعقل<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٩٦/٥) (رقم ٤٧٢٨)، وإسناده قوي على شرط مسلم، قاله الحافظ في الفتح (٣٨٥/١٣).

(٢) السابق، وينظر: مختصر الصواعق المرسلة (٣/٩٤٨).

(٣) رواه البخاري (٥٢٩) ومسلم (٦٣٣).

(٤) ينظر: شرح العقيدة الواسطية للشيخ صالح الفوزان (١٢١).

(٥) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية (١/٢٠٩)، فتح الباري (١٣/٤٣٥).

إلى غير ذلك من القرائن اللفظية المتصلة أو المنفصلة، التي تؤكد الحقيقة، وتمنع من حمل الكلام على المجاز<sup>(١)</sup>، وسلوك هذا الطريق في إثبات صفات الباري جل وعلا أجدى - كما قلت - من إنكار المجاز، وأوقع في نفس المخالف، لما فيه من اعتبار نظم الكلام، والاحتكام إلى قواعد اللغة العربية، ومراعاة قوانينها المطردة، وقد سلك هذا الطريق جماعة من علماء أهل السنة، ممن كانوا يقرون بالمجاز، وذلك في ردودهم على المخالفين الذين اعتمدوا على المجاز في إثبات عقائدهم، ومن هؤلاء ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في كتابه "تأويل مشكل القرآن"، و"الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة" ومما قال في ذلك: "وتعمق آخرون في النظر، وزعموا أنهم يريدون تصحيح التوحيد، بنفي التشبيه عن الخالق، فأبطلوا الصفات؛ مثل الحلم، والقدرة، والجلال، والعفو، وأشبه ذلك؛ فقالوا: هو الحليم، ولا نقول بحلم، وهو القادر، ولا نقول بقدرة، وهو العالم، ولا نقول بعلم، كأنهم لم يسمعوا إجماع الناس على أن يقولوا: أسألك عفوك، وأن يقولوا: يعفو بحلم، ويعاقب بقدرة، والقدير هو ذو القدرة، والعافي هو ذو العفو، والجليل هو ذو الجلال، والعليم هو ذو العلم، فإن زعموا أن هذا مجاز، قيل لهم: ما تقولون في قول القائل: غفر الله لك، وعفا عنك،

(١) ينظر: التوجيه البلاغي لآيات العقيدة (٦٢٥).



وحلم الله عنك؛ أجاز هو أم حقيقة؟ فإن قالوا، مجاز؛ فالله لا يغفر لأحد، ولا يعفو عن أحد، ولا يلجم عن أحد، على الحقيقة، ولن يركبوا هذه، وإن قالوا: هو حقيقة؛ فقد وجب في المصدر، ما وجب في الصدر، لأننا نقول: غفر الله مغفرة، وعفا عفوا، وحلم حلما، فمن المحال أن يكون واحد حقيقةً، والآخر مجازاً<sup>(١)</sup>.

ومنهم عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ) في "الرد على الجهمية"، والرد على بشر المريسي؛ فإنه جادل المخالفين أرباب المذاهب الكلامية، ونقض ما استدلوا به من المجاز وغيره من الأساليب البيانية في تأويلاتهم، وقال في جملة خطابه للجهمية: "ونحن قد عرفنا - بحمد الله تعالى - من لغات العرب هذه المجازات التي اتخذوها دلسة وأغلوطة على الجهال، تنفون بها عن الله حقائق الصفات، بعلل المجازات"<sup>(٢)</sup>، فأجاد في ذلك وأفاد رحمه الله.

وقد سلك هذا المسلك - أي في نقض الاستدلال بالمجاز أيضا - شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) في كثير من كتبه، وفي مقدمها "بيان تلبيس الجهمية"، وتلميذه ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) في كتابه "الصواعق

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (٢٢، ٢٣).

(٢) نقض الدارمي (١٩٧).



المرسلة"، وكان ذلك من الشيخين على فرض التسليم بمصطلح المجاز،  
ولقد أفدت من هؤلاء الأعلام جميعاً في هذا المبحث، جزاهم الله عنا أحسن  
الجزاء.



## نتائج البحث

وبعد هذه الدراسة التحليلية النقدية لأشهر الأسفار البلاغية في جوانبها العقدية الكلامية، وعرضها على أصول أهل السنة ومنهج السلف في الاعتقاد؛ يجمل بي أن أقيد هنا جملة من النتائج المهمة التي انتهى إليها البحث في ورقته الخاتمة، على هذا النحو:

- ١- أن نشأة علم البلاغة لم تكن على أيدي المبتدعة والمتكلمين، بل وجدت أصوله في كتاب سيويه، وكان من أهل السنة والجماعة، وقد أخذ سيويه علومه عن كبار أهل السنة.
- ٢- أصالة علم البلاغة، وأنه عربي صميم، فليس مستقى من اليونان، ولا من الهنود، ولا من الفرس، ولا من غيرهم.
- ٣- براءة فنون البلاغة من كل باطل جُرَّت إليه؛ في أبواب الاعتقاد وغيرها.
- ٤- أن أكثر المخالفات العقدية في كتب البلاغة هي في توحيد الأسماء والصفات، وهو أكبر أبواب التوحيد التي وقعت فيها الخصومة بين أهل السنة ومخالفهم من أهل القبلة.
- ٥- أن أحق الناس بدراسة الإعجاز البياني هم أهل السنة؛ لاعتقادهم أن القرآن كلامُ الله حقيقة لا مجازاً.



٦- أن الرد على من حادوا بفنون البلاغة - كالمجاز وغيره - لنصرة مذاهبهم؛ لا يكون بإنكار هذه الفنون، بل بوجوه أخرى من سياق الكلام وسباقه ولحاظه، ومن القرائن المعنوية واللفظية المتصلة والمنفصلة، وغير ذلك.

٧- شدة الحاجة إلى مؤلف بلاغي على مذهب أهل السنة والجماعة في قواعده وشواهدة وتحليلاته.

٨- ضرورة التعليق على المخالفات العقدية في كتب البلاغة الأولى عند نشرها، وبيان منهج أهل السنة هناك.

لقد اجتهدت أن تكون هذه الدراسة مبينة عن الحق، حاكمة بالقسط، ومعاذ الله أن يكون همي وسدمي من البحث التعرض للعلماء بالإزراء، كيف؟! ولهم الفضيلة في نشر العلم، وإدنائته لمن خلفهم سهوا رهوا، وقد بذلوا فيه مهجهم، ولكن الأمر كما قال ابن القيم رحمه الله عن الهروي: "شيخ الإسلام حبيينا، ولكن الحق أحب إلينا منه"<sup>(١)</sup>، نسأل الله أن يجزي علماءنا عنا بالحسنى، وأن يجلهم من لدنه المقام الأسنى، وأن يعفو عن الجميع ما زلت به القدم، أو كبا به القلم، إنه سبحانه غفور شكور، وهو نعم المولى ونعم النصير.

(١) مدارج السالكين (٣/ ٣٩٤).

## المصادر والمراجع<sup>(١)</sup>

١. إبطال التأويلات لأخبار الصفات: أبو يعلى الفراء، تحقيق محمد النجدي، دار الذهب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
٢. أبنية كتاب سيبويه: أبو بكر الزبيدي، تحقيق د. أحمد راتب حموش، طبع مجمع اللغة العربية، دمشق.
٣. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٨ هـ.
٤. الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثامن الهجري: عباس أحيلة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإسلامية، الرباط، ١٤١٩ هـ.
٥. أثر النحاة في البحث البلاغي: د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة.
٦. أحاديث في تاريخ البلاغة: د. عبد الكريم الأسعد، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٥ هـ.
٧. إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزالي، دار الشعب، مصر.

(١) ما جاء من المراجع دون تاريخ فهو هكذا في الأصل.

٨. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة: أبو محمد بن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٩. إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم: محمد بن إبراهيم ابن الأكناني، تحقيق محمد عمر وزميله، دار الفكر العربي، القاهرة.
١٠. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: أبو المعالي الجويني، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
١١. أساس البلاغة: جار الله الزمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٥ م
١٢. أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، قرأه محمود شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
١٣. أسرار البيان: د. علي محمد حسن العماري (دون بيانات).
١٤. الأسماء والصفات: أبو بكر البيهقي، تحقيق عبد الله الحاشدي، دار السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
١٥. أصالة البلاغة العربية: د. علي العماري، (بحث منشور في مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى، العدد السادس عام ١٤٠٣، ١٤٣١ هـ).
١٦. الأصول في النحو: أبو بكر ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ.



- ١٧ . الإعجاز البلاغي : د. محمد أبو موسى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ،  
١٤٠٥ هـ .
- ١٨ . إعجاز القرآن : أبو بكر الباقلائي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار  
المعارف ، مصر ، الطبعة الخامسة .
- ١٩ . إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، عالم  
الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢٠ . الإمتاع والمؤانسة : أبو حيان التوحيدي ، صححه أحمد أمين وزميله ،  
دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٢١ . الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال (بهامش الكشاف):  
ناصر الدين ابن المنير .
- ٢٢ . الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به : أبو بكر الباقلائي ،  
تقديم محمد زاهد الكوثري ، مكتب نشر الثقافة الإسلامية ،  
١٣٦٩ هـ .
- ٢٣ . البحر المحيط في أصول الفقه : بدر الدين الزركشي ، تحقيق لجنة من علماء  
الأزهر! ، دار الكتبي ، دار الخاني ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ .
- ٢٤ . البحر المحيط في التفسير : أبو حيان النحوي ، مطبعة السعادة ، مصر ،  
١٣٢٩ هـ .

- ٢٥ . البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني،  
مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٨ هـ.
- ٢٦ . البديع من المعاني والألفاظ: د. عبد العظيم المطعني، المكتبة الفيصلية،  
مكة، الطبعة الثالثة، ١٤١٠ هـ.
- ٢٧ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي،  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- ٢٨ . بلاغة أرسطو بين العرب واليونان: د. إبراهيم سلامة، مكتبة  
الأنجلو، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٩ هـ.
- ٢٩ . البلاغة العربية (البيان والبديع): د. وليد قصاب، دار القلم، دبي،  
الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- ٣٠ . البلاغة العربية بين التقليد والتجديد: د. محمد عبد المنعم خفاجي  
و.د. عبد العزيز شرف، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ٣١ . البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها: أمين الخولي، مصر، ١٣٤٩ هـ.
- ٣٢ . البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: د. محمد أبو موسى، مكتبة  
وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.
- ٣٣ . البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية: د. فضل حسن عباس،  
دار النور، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.



- ٣٤ . البلاغة تطور وتاريخ: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر.
- ٣٥ . البلاغة تطور وتاريخ: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.
- ٣٦ . البلاغة عند السكاكي: د. أحمد مطلوب، مكتبة نهضة بغداد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ.
- ٣٧ . بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق مجموعة من الباحثين، وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- ٣٨ . تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية: د. مهدي السامرائي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ.
- ٣٩ . تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٤٠ . تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها: أحمد مصطفى المراغي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٩ هـ.
- ٤١ . تأويل مشكل القرآن: أبو محمد ابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ.
- ٤٢ . تبصرة الأدلة في أصول الدين: أبو المعين النسفي، تحقيق كلود سلامة، المعهد الفرنسي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م





- ٤٣ . تذكرة الحفاظ: الحافظ الذهبي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٤ . التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة: د. وليد قصاب، دار الثقافة، الدوحة، ١٤٠٥ هـ.
- ٤٥ . ترجيح أساليب القرآن على أساليب القرآن: ابن الوزير اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- ٤٦ . التصوير اليماني: د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ.
- ٤٧ . تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ م.
- ٤٨ . تفسير سورة يس: محمد بن عثيمين، دار الثريا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- ٤٩ . التفسير الكبير: فخر الدين الرازي، المطبعة البهية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٧ هـ.
- ٥٠ . التفسير ورجاله: محمد الفاضل ابن عاشور، دار سحنون، تونس، ١٩٩٩-٩٨ م.
- ٥١ . تقريب منهاج البلغاء: د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.



٥٢. التلويح إلى كشف حقائق التنقيح : سعد الدين التفتازاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ١٤٠٠ هـ.
٥٣. تمهيد في البيان العربي: د. طه حسين، وهو مطبوع في مقدمة الكتاب المنشور بعنوان نقد النثر، المنسوب خطأً لقدامة بن جعفر، تحقيق د. طه حسين وزميله، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١٣٥٦ هـ.
٥٤. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر بن عبد البر، طبعة المغرب، بدءاً من عام ١٣٨٧ هـ.
٥٥. تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة، المؤسسة المصرية العامة، ١٣٨٤ هـ.
٥٦. التوجيه البلاغي لآيات العقيدة في المؤلفات البلاغية في القرنين السابع والثامن الهجريين، يوسف العليوي، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٢٩ هـ.
٥٧. جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري، تحقيق د. عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٥٨. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله القرطبي، مطبعة دار الكتب، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٢ هـ.



- ٥٩ . جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية: د. محمد أحمد لوح، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ٦٠ . حاشية الإنبائي على الرسالة البيانية: مطبعة بولاق، مصر، ١١١ هـ.
- ٦١ . الحاوي للفتاوي: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأخيرة، ١٤٠٨ هـ.
- ٦٢ . الحجة في بيان المحجة في شرح عقيدة أهل السنة: قوام السنة التيمي، تحقيق محمد عمير المدخلي، دار الراجية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- ٦٣ . الحقيقة والمجاز في القرآن: علي محمد حسن، الطبعة الأولى، ١٣٩٤ هـ.
- ٦٤ . الحماسة السنية الكاملة المزية في الرحلة العلمية الشنقيطية التركزية: محمد بن محمود بن التلاميذ المركزي الشنقيطي، مطبعة الموسوعات، مصر، ١٣١٩ هـ.
- ٦٥ . الخصائص: أبو الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
- ٦٦ . الخطط المقرزية: تقي الدين المقريزي، دار صادر، بيروت.
- ٦٧ . خطوات التفسير البياني: د. محمد رجب البيومي، مجمع البحوث الإسلامية، مصر، ١٣٩١ هـ.



- ٦٨ . خلق أفعال العباد: محمد بن إسماعيل البخاري، خرج أحاديثه أبو محمد السلفي وزميله، مكتبة التراث الإسلامي، مصر.
- ٦٩ . درء تعارض العقل والنقل: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر.
- ٧٠ . الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦ م.
- ٧١ . دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٧٢ . الذيل على طبقات الحنابلة: الحافظ ابن رجب، دار المعرفة، بيروت.
- ٧٣ . رد الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد: تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة الأشرف، لاهور، باكستان، ١٤٠٢ هـ.
- ٧٤ . رسائل الجاحظ: تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٧٥ . الرسالة الأضحوية في أمر المعاد: ابن سينا، تحقيق د. سليمان دنيا، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٦٨ هـ.
- ٧٦ . الرسالة: الإمام الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، دار التراث، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ.

٧٧. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: محمد باقر الخوانساري، إيران، ١٣٠٧ هـ.
٧٨. روضة الناظر وجنة المناظر: موفق الدين ابن قدامة، تحقيق د. عبد العزيز السعيد، مطابع جامعة الإمام، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨ هـ.
٧٩. سنن أبي داود: تعليق عزت عبيد الدعاس وزميله، دار الحديث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٤ هـ.
٨٠. سير أعلام النبلاء: الحافظ الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ.
٨١. شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.
٨٢. شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ.
٨٣. شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، تحقيق د. عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤١٦ هـ.
٨٤. شرح العقيدة الواسطية: د. صالح الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤١٣ هـ.



٨٥. شرح المفصل: موفق الدين ابن يعيش، تصوير عالم الكتب، بيروت.
٨٦. شرح صحيح مسلم: محيي الدين النووي، دار الريان، مصر.
٨٧. شرح قواعد الإعراب: محيي الدين الكافيجي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، طلاس للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦ م.
٨٨. شرح مقاصد الطالبين في علم أصول الدين: سعد الدين التفتازاني، مطبعة معارف، تركيا، ١٣٠٥ هـ.
٨٩. الصاحبي: أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٩٠. صحيح البخاري: ترقيم د. مصطفى ديب البغا، دار اليازماة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤ هـ.
٩١. صحيح مسلم: ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، استانبول.
٩٢. الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلّة: ابن قيم الجوزية، تحقيق علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، النشرة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٩٣. طبقات الشافعية: أبو بكر ابن قاضي شهبة، صححه د. عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٩٤. طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.



- ٩٥ . الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢ هـ<sup>(١)</sup>.
- نسخة أخرى: بتحقيق عبد المحسن العسكر، رسالة دكتوراه مرقونة على الآلة، في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٢٠ هـ.
- ٩٦ . ظاهرة التأويل وصلتها باللغة العربية: د. السيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد للنشر والتوزيع.
- ٩٧ . عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المتفنن في العربية ونحوها: د. البدر اوي زهران، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨ م.
- ٩٨ . عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده: د. أحمد مطلوب.
- ٩٩ . عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية: د. أحمد أحمد بدوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الثانية، مصر.
- ١٠٠ . عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، (ضمن شروح التلخيص)، مطبعة بولاق، مصر، ١٣١٧ هـ.

(١) هذه هي النسخة المعتمدة عند الإطلاق، وإذا أردت الأخرى قيدت ذلك.



١٠١. العقيدة التدمرية: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عودة السعوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
١٠٢. العقيدة السلفية في كلام رب البرية: عبد الله بن يوسف الجديع، دار الإمام مالك، دار الصمعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ.
١٠٣. العلو للعلي العظيم: الحافظ الذهبي، تحقيق عبد الله البراك، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
١٠٤. العمدة في صناعة الشعر ونقده: ابن رشيقي القيرواني، تحقيق د. النبوي الشعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
١٠٥. فتاوى السبكي: تقي الدين السبكي، تصوير دار المعرفة، بيروت.
١٠٦. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: الحافظ ابن حجر، المكتبة السلفية، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
١٠٧. فتح ذي الجلال والإكرام: الشيخ محمد العثيمين، مدار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
١٠٨. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: أبو القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار، الحاكم الجشمي، تحقيق فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٤ م.
١٠٩. فهارس كتاب سيبويه: محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة.



١١٠. القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنی: الشيخ محمد العثيمين، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤٠٦ هـ.
١١١. الكتاب: سيويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٧ م.
١١٢. الماتريديّة وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات: الشمس السلفي الأفغاني.
١١٣. متشابه القرآن: القاضي عبد الجبار، تحقيق د. عدنان زرزور، دار التراث، القاهرة.
١١٤. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين ابن الأثير.
١١٥. المجاز في اللغة والقرآن بين مجوزيه ومانعيه: د. عبد العظيم المطعني، مطبعة حسان، القاهرة.
١١٦. المجاز في اللغة والقرآن: د. عبد العظيم المطعني، الطبعة الأولى.
١١٧. مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن عثيمين: جمع فهد السليمان، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
١١٨. مجموع الفتاوى: شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، طبع حكومة المملكة العربية السعودية.



- ١١٩ . محاضرة في نشأة علوم البلاغة وتطورها: الشيخ أحمد الجبالي، مطبعة الإرشاد، مصر، ١٣٥٦ هـ.
- ١٢٠ . المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين الرازي، تحقيق د. طه جابر العلواني، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
- ١٢١ . المحلى: أبو محمد ابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، دار التراث، مصر.
- ١٢٢ . مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطله (لابن القيم): اختصره محمد بن نصر الموصلي، تحقيق د. الحسن العلوي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- ١٢٣ . المختصر في تاريخ البلاغة: د. عبد القادر حسين، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ.
- ١٢٤ . مدارج السالكين: ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، مصر.
- ١٢٥ . المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة: د. محمد بن علي الصامل، دار إشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ١٢٦ . المدخل إلى دراسة البلاغة العربية: د. السيد أحمد خليل، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨ م.

١٢٧. مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني: د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
١٢٨. مراجعات في أصول الدرس البلاغي: د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.
١٢٩. المستصفي من علم الأصول: أبو حامد الغزالي، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ١٣١٧ هـ.
١٣٠. مستقبل الثقافة في مصر: طه حسين، مطبعة المعارف ومكتبتها، ١٩٣٨ م، مصر.
١٣١. المصباح شرح المفتاح: الشريف الجرجاني، تحقيق فريد النكلاوي، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٧ هـ، رسالة دكتوراه لم تطبع.
١٣٢. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
١٣٣. معاني القرآن: أبو زكريا الفراء، عالم الكتب، بيروت.
١٣٤. معاني القرآن: الأخفش الأوسط، تحقيق د. فائز فارس، دار البشير، دار الأمل.
١٣٥. معجم البلاغة العربية: د. بدوي طبانة، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٣ هـ.



١٣٦. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢ م.
١٣٧. المغني في أبواب التوحيد والعدل (ج ١٦): القاضي عبد الجبار، تحقيق أمين الخولي، مطبعة دار الكتب، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٠ هـ.
١٣٨. مفتاح العلوم: أبو يوسف السكاكي، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
١٣٩. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩ هـ.
١٤٠. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن الأشعري، صححه هلموت ريتز، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
١٤١. مقدمة ابن خلدون: دار القلم، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٠٦ هـ.
١٤٢. مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع: جمال الدين ابن النقيب، تحقيق د. زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.



١٤٣. مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن: أحمد أبو زيد، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ م.
١٤٤. مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري: د. محمد الشيخ عليو محمد، مكتبة المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
١٤٥. منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز: محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
١٤٦. منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة: خالد عبد اللطيف نور، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
١٤٧. المواقف في علم الكلام: عضد الدين الإيجي، عالم الكتب، بيروت.
١٤٨. موجز البلاغة: محمد الطاهر ابن عاشور، تصوير دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.
١٤٩. الموجز في تاريخ البلاغة: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٤٠١ هـ.
١٥٠. موقف ابن تيمية من الأشاعرة: د. عبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.



١٥١. موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة:  
د. سليمان الغصن، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
١٥٢. نظرية عبد القاهر في النظم: د. درويش الجندي، مكتبة نهضة مصر،  
١٩٦٠ م.
١٥٣. النقد الأدبي: أحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،  
القاهرة، ١٣٧١ هـ.
١٥٤. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: فخر الدين الرازي، تحقيق بكري  
شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ هـ.
١٥٥. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين ابن الأثير، تحقيق  
محمود الطناحي، المكتبة الإسلامية.
١٥٦. الوصول إلى الأصول: ابن برهان البغدادى، تحقيق د. عبد الحميد  
أبو زيد، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.